حَاشِيَةُ العِرَادِي

عَلَى

تَصْرِيفِ العِزِّي

وعليها

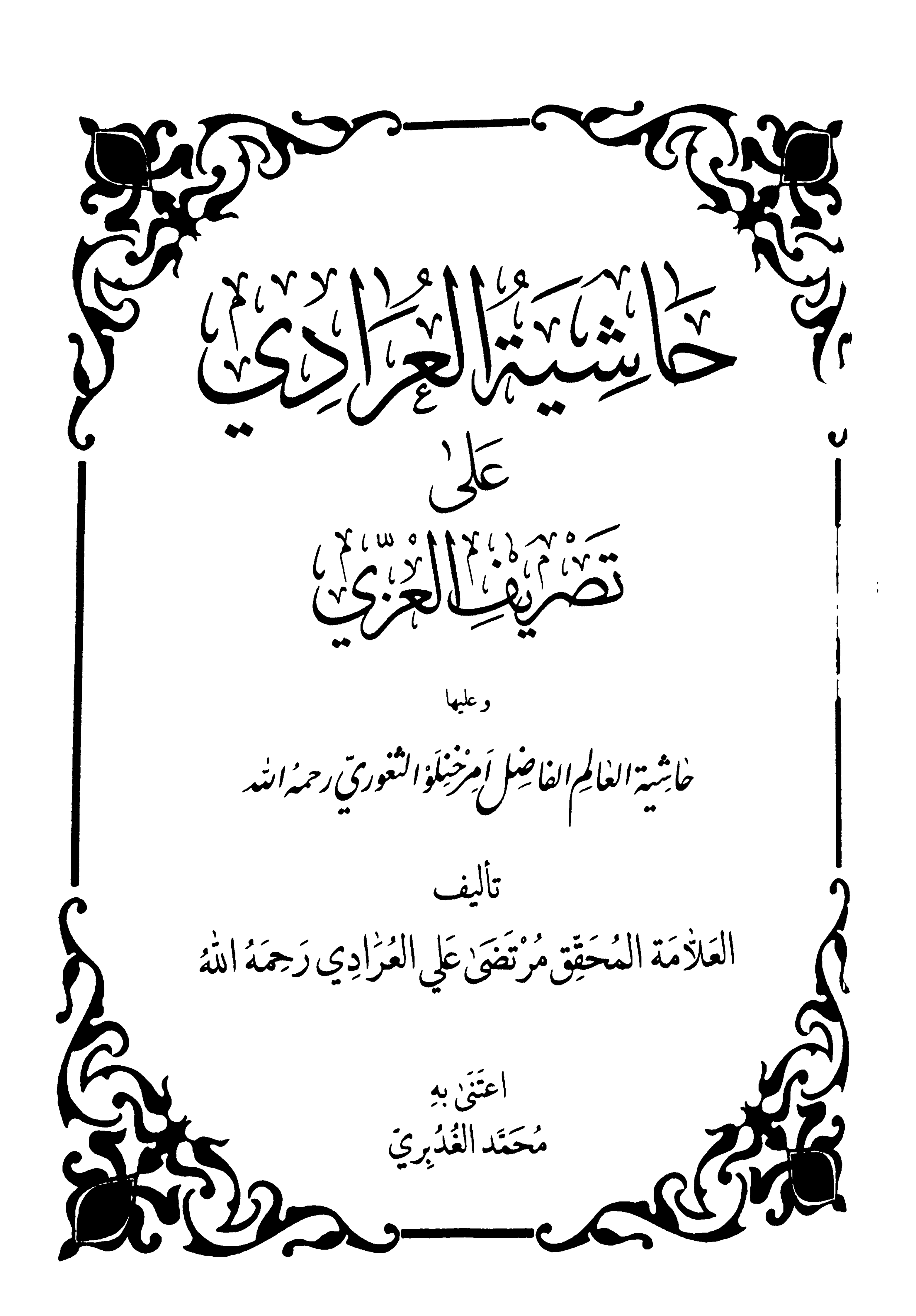
حَاشِيَةُ العَالِمِ الفَاضِلِ أَمْرخِنلُو الثغوري رحمه الله

تأليف

العَلَّامَةُ المُحَقِّقُ مُرْتَضَى عَلَى العِرَادِي رَحِمَهُ الله

اعتنى به

مُحَمَّد الغُدْبرِي



حاشية العرادي

على

تصريف العزي

وعليها

حاشية العالم الفاضل أمرخنلو الثغوري رحمه الله

تأليف

العلامة المحقق مرتضى علي العرادي رحمه الله

اعتنى به

محمد الغدبري

الطبعة الأولى

1439 - 2018 هـ

داغستان – محاج قلعة

شارع عزيز علي 2

الإدارة الدينيّة لمسلمي داغستان

وحدة البحوث والتعليم بالإدارة الدينيّة لمسلمي داغستان

هاتف : 634185

E-mail: dagnauka@mail.ru

Настоящее произведение, принадлежащее перу известного дагестанского учёного Муртазаали Урадинского ﷺ, является комментарием к популярной книге по морфологии арабского языка «Тасриф». К нему также прилагается небольшой комментарий другого учёного из Дагестана Амирханилава Согратлинского ﷺ.

Книга рассчитана на студентов и преподавателей учебных заведений, изучающих грамматику арабского языка.

ББК 81.6 – 2
УДК 811.411

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على خير خلقِه محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد :

فلا يخفى على من اهتمّ بتراث علماء داغستان اعتناء علماء ديارنا بهذا المتن المبارك ، وإقبالهم عليه تحشيةً ونظماً وتعليقاً[1] ، فمن جملتها حاشية العلامة مرتضى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى ، وقد ذكر سببَ دفعه إلى تأليفها في المقدّمة قائلا : « لما رأيتُ في مختصر التّصريف مواضع ضلّت فيها المُبْتَدِئُونَ . . قصدتُ رفعَ النّقاب عنها مستعيناً بالله المعين » ، فنبّه على المسائل التي اشتهرت على ألسنة الطّلبة على خلاف الصّواب ، وأجاب عن بعض الاعتراضات والإشكالات التي أوردها علماؤنا وغيرهم ، وزاد بعض الفوائد .

---

(١) انظر نبذة من عناية علماء داغستان في مقدّمة كتاب « تصريف العزّي » ، طبعة دار المنهاج ، تحقيق الشيخ أنور الداغستاني .

وقال بعض العلماء : « وما سَلِمَ من الاعتراض أحدٌ وإن بلغ الغاية القصوى »[1] ، فلم تتخلص أيضا هذه الحاشية من الاعتراضات والانتقادات من قبل علمائنا . وقد تصدّى للردّ على ما في حاشية مرتضى علي العُرَادِي الشيخ أَمِرْخَنِلوْ الثُّغُورِي رحمه الله تعالى ، فألّف حاشيةً ، ولكنّه لم يُكملها .

تنبيه : لا تَظُنَّ السوء أيّها القارىء بعلمائنا ؛ لتنقيص بعضهم بعضاً ، فقد قال العلامة الكُرْدِي : « واعلم أنّه ليس من التّنقيص المذموم اعتراض بعض العلماء على بعضهم وتغليطهم في بعض مقالاتهم ، فإنّ ذلك أمرٌ ممدوحٌ في الشّرع ؛ لإظهار الصّواب بل ظاهرُ كلام الشيخ ابن حجر أنّ التّنقيص إن كان لإظهار الحقّ فلا بأس به »[2] .

وأخيراً : نسأل الله تعالى أن يتقبل منّا هذا العمل قبولا حسنا ، وينفع به طلبة العلم .

* * *

(١) حاشية القليوبي على « كنز الراغبين » : ٣/ ٢٦٧ .
(٢) « الفوائد المدانية » ص٣١ ففيه بسط المسألة .

ترجمة وجيزة

للعالم العلامة المفتي قاضي القضاة مرتضى علي العُرَادِيّ الهِدَالِيّ الداغستانيّ (١٢٨٢هـ)

مولده :

ولد في القرن الثّالث عشر الهجري في قرية « عُرَادَ » من ناحية « هِيدْ » ، وهذه الناحية مشهورة بمعدن العلم والعلماء من قديم الزّمان .

طلب العلم :

اشتغل بالعلوم وتبحّر فيها وتفنّن ، وفاق على جميع أقرانه حتى أقرّوا كلّهم له في تحقيق العلوم .

وذكر الشيخ شعيب أفندي البَاكِنِيّ رحمه الله تعالى أنّ الشيخ مرتضى علي كان في ريعان شبابه من أصحاب الهوى ومتابعة النّفس والشّيطان حتى قصد الإمام شمويل رحمه الله تعالى قتله لكثرة فساده ، ولكن تركه بلا قتل بعد ما نصح له ووعظه ظنّا منه الخير والصّلاح ولقد حقّق الله تعالى ظنّه ؛ إذ

أخذ نصيحته وقبل موعظته وحصل منه الخير الكثير[1] .

شيوخه :

أخذ الشيخ مرتضى علي عن أكابر شيوخ داغستان في عصره ، فقرأ على الشيخ زَغَلَوْ الخَرْشِيّ ، والشيخ حاج دبير الهُنُوخِيّ ، والشيخ قُرْبَنِلَوْ البَرْدِيّ ، وغيرهم .

تلامذته :

أخذ عنه أبرزُ علماء داغستان ؛ كالشيخ شَمْخَال الأَرْغَوَانِيّ ، والشيخ الخادم علي السَّلْطِي ، والشيخ عمر الإِهَلِي ، والشيخ خليل الأَنْغِدِيّ ، والشيخ محمّد بن مِرْزَه الطِلِقِيّ ، ونور محمّد النَّهْرِي ، وغيرهم .

من آثاره :

١ـ حاشية تصريف العزّي .

٢ـ حاشية على شرح الأنموذج المسماة بـ « مقيس المسائل » .

٣ـ رسالة « مُرْغِم » .

---

(١) ينظر : « طبقات الخوجكان » ص ٣٩٠ .

٤ـ رسالة في إعادة الظهر بعد الجمعة .

٥ـ حواش على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي[١] .

٦ـ رسالة فيما يجب على المكلَّف .

٧ـ تعليقات مرتضى علي على رسالة العالم بَرْكَ الأَقُوشِي .

٨ ـ رسالة « ملزم الهجرة من دار الفجرة » .

كان قاضي القضاة في دولة الإمام شمويل رحمه الله تعالى ، ومعينا له في إنفاذ الأحكام الشّرعية ، وكان الإمام شمويل رحمه الله تعالى يثني عليه كثيرا في مجامع النّاس .

ثم بعد ما استولى الرّوس على بلاد داغستان تولّى القضاء في ديوان المحكمة الخلقية في (تمرخان شورى) عاصمة داغستان سابقا .

ثناء العلماء عليه :

قال العلامة محمّد علي الچوخِي في « فتاويه » (ص٥١٩) واصفا إيّاه : « العلامة المرحوم مرتضى علي

---

(١) ذكر شعيب أفندي الباكني رحمه الله بأنّه كان ماهرا في كتاب « تحفة المحتاج » لابن حجر الهيتمي ، وإذا سئل عن حكم في مسألة ما يقرأ بقدر ورقة أو ورقتين من « التحفة » من حفظه بلا تفكّر . انظر : « طبقات الخوجكان » ص٣٩١ .

العُرَادِي ، وفي موضع آخر منه (ص ٥٠٩) : « . . فحل العلماء مرتضى علي العرادي » .

وقال مسلم العُرَادِي في « فتاويه » (ص ٥٥٧) : « . . المدقّق المشهور مرتضى علي العرادي » .

وقال تلميذه الخادم علي السَّلْطِيّ بعد وفاته : « . . قد انخرم الأقوام وفُقِدَ الإحكام في الأحكام ، فتشتّت شملُ الإسلام بوفاة شيخنا الأعظم الهمام وليّ نعمتنا ومحطّ رحلتنا الفاضل المتقن مرتضى على العرادي عليه وفيّ مرحمة الإله الهادي » .

وقال الشيخ شعيب أفندي البَاكِنِيُّ رحمه الله تعالى « طبقات الخَوَجَكَان » (ص ٣٩٠) : « الشيخ العامل ، والبدر المنير الكامل ، شيخ المحققين ، ومدرّس المدقّقين ، مأوى المؤمنين في الفتوى ، ومنبع العلوم والفنون والتّقوى مفتي الإمام وشيخ الإسلام لأمير المؤمنين الشّيخ شمويل أفندي مرتضى علي أفندي العرادي الهِدَلِي » .

وقال العالم نذير الدُّرْكِلِي رحمه الله تعالى في « نزهة الأذهان » (ص٦٢) : « العالم العلامة الشّهير المحقِّق

المدقِّق الماهر البارع في العلوم ولا سيّما في علم الفقه والتفسير والسّير وغيرها » .

وفاته :

توفي العالم المتبحّر مرتضى علي أواخر شهر صفر سنة (١٢٨٢هـ) ، ودفن في قريته عُرادَ ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

* * *

وصف النّسخ الخطيّة

اعتمدنا في إخراج حاشية مرتضى علي العُرَادِي على تصريف العزيّ على أربع نسخ خطيّة ، ونسخة مطبوعة داغستانية .

الأولى : نسخة العالم حبيب الله القَرَاخِي الزِّلْدِي ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٣) ورقات ، متوسط عدد أسطرها (٢٣) سطرا ، ومتوسّط عدد كلمات السّطر الواحد (٢٠) كلمة ، خطّها نسخي ، كتبت بلونين متغايرين ، وعليها حواش ، كان الفراغ من نسخها في رجب سنة (١٢٨٣هـ) .

الثانية : نسخة كاملة مجهولة الناسخ والتاريخ ، تقع في (١٠) ورقات ، متوسط عدد أسطرها (٩) سطرا ، ومتوسط كلمات السّطر الواحد (١١) ، خطّها نسخي ، وعليها حواش كثيرة نفيسة .

الثالثة : نسخة قربان ابن رجب الكُدَرِيّ ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٥) ورقات ، متوسّط عدد أسطرها (١١) سطرا ، ومتوسّط عدد كلمات السّطر (١٣) كلمة ، خطّها

نسخي ، كتبت بلونين متغايرين ، وعليها حواش كثيرة ، وهي غير مؤرَّخة .

انتقينا منها بعضها للفائدة .

الرابعة : نسخة حسن الرُچي ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٦) ورقات ، متوسّط عدد أسطرها (١٣) سطرا ، ومتوسّط عدد كلمات السطر (١٧) ، خطّها نسخي ، كتبت بلونين متغايرين ، وعليها حواش ، كان الفراغ من نسخها في (٩) ربيع الأول سنة (١٣٠٠هـ) .

الخامسة : نسخة مطبوعة داغستانية ، فرغ من كتابتها حسن الغَزَانُشِي سنة (١٣٣١هـ) ، وهي تقع في (٤٣) صحيفة ، أسطرها (١٠) ، ومتوسّط كلماتها (١٠) كلمات ، عليها حواش كثيرة نفيسة ، ومنها بعض حواشي مرتضى علي العُرَادِي .

واعتمدْنا في إخراج حاشية أَمِرْخَنِلَوْ الثُّغُورِيّ رحمه الله تعالى على نسخة واحدة ، وأغلب ظنّنا أنّها نسخة المؤلّف ، تقع في (٤) ورقات ، متوسط عدد أسطرها (٢٠) ، ومتوسّط عدد كلمات السّطر الواحد (١١) ، كان الفراغ منها سنة (١٢٨٤هـ) .

مَنْهَجُ العمل في الكتاب

- قَابَلْنا النّسخَ ، ولم نُشِر إلى الفروق بين النسخ ؛ لأنّ الفروق قليلة جدا .

- وَضَعْنا بأعلى الصّفحة متن تصريف العزيّ .

- وضعنا في وسط الصّفحة حاشية الشّيخ مرتضى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى .

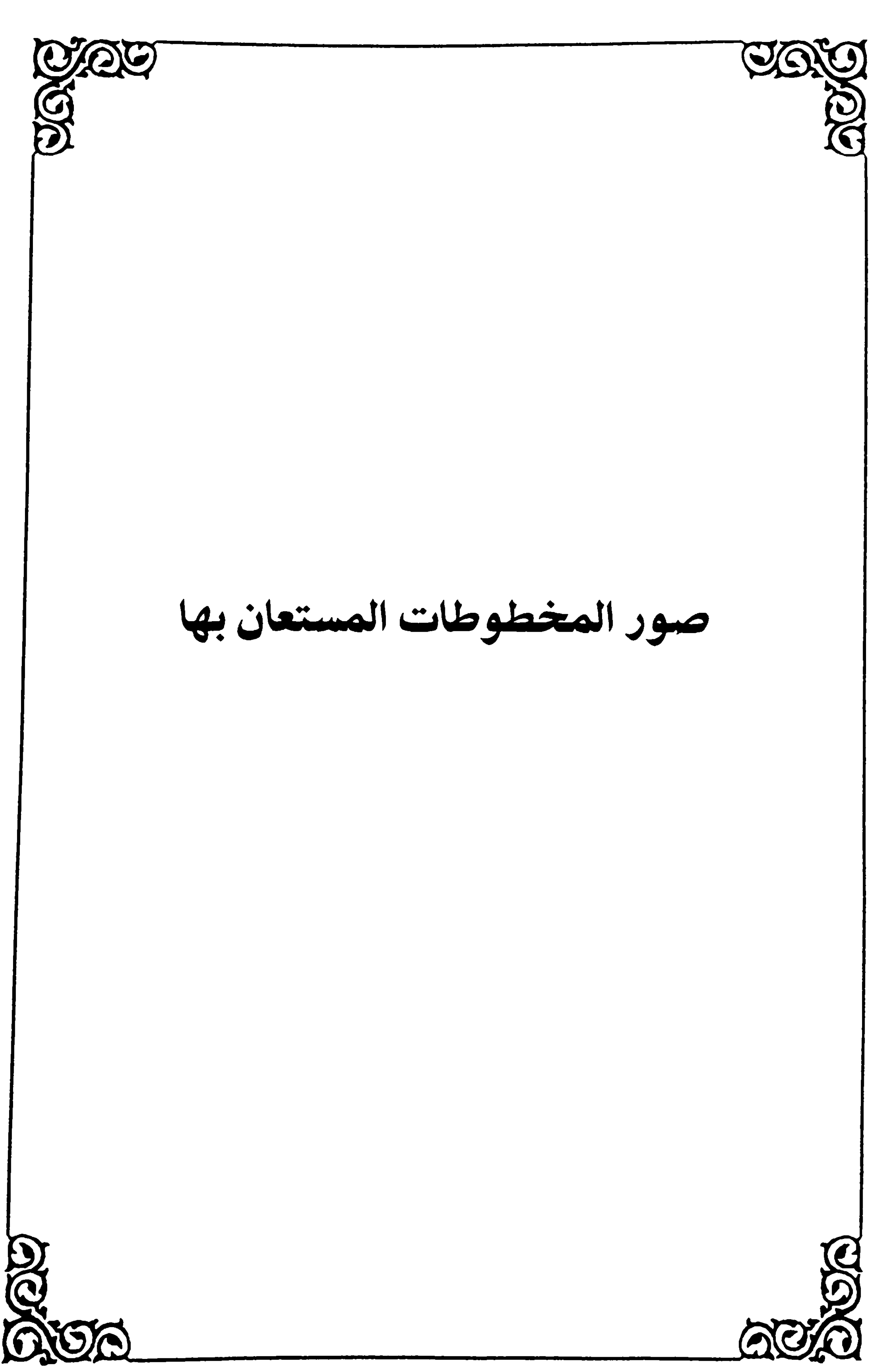
- وضعنا في أسفل الصّحفة حاشية الشّيخ أَمِرْخَنِلَوْ الثُّغُورِي رحمه الله تعالى[1] .

- ترجمنا للشّيخ مُرْتَضَى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى ترجمةً وجيزةً تعرِّف به وبمخلَّفه العلميّ .

مَحَجْ قَلْعَة داغستان	وكتبه
(٤) ربيع الثاني (١٤٣٩هـ)	**محمّد بن سعد**
(٢٣) ديسنبر (٢٠١٧م)	**الغُدُبِرِي الداغستاني**

---

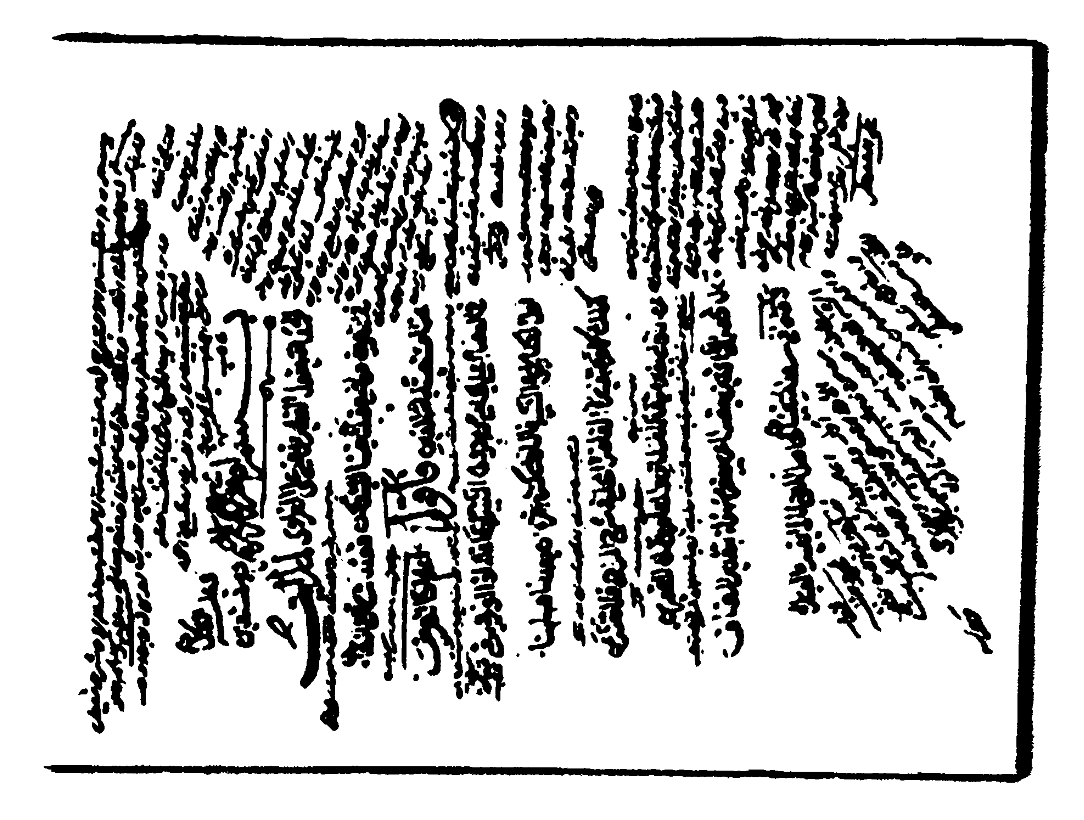
(١) لم نعثر على ترجمته في المصادر التي بين أيدينا إلا أنّ العالم محمّد علي الچوخِي رحمه الله تعالى ذكره في « مسائل وأجوبة في النحو » بقوله : (رأيت الفاضل أَمِيرخَنِلَوْ الصُغُوري . .) .

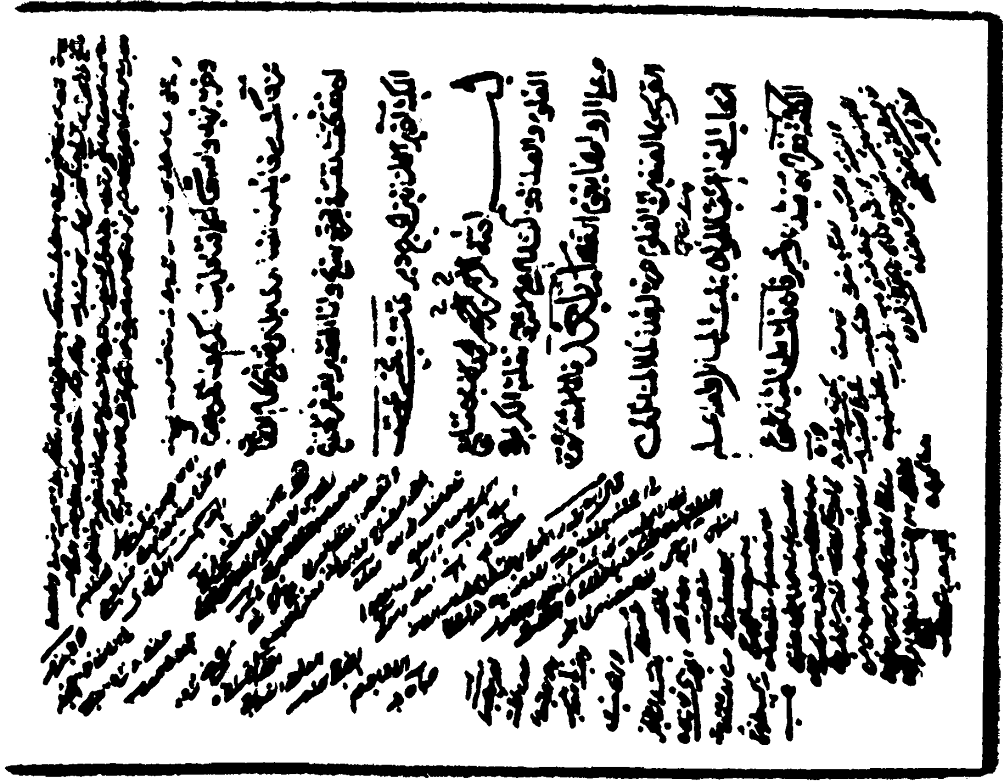


صور المخطوطات المستعان بها

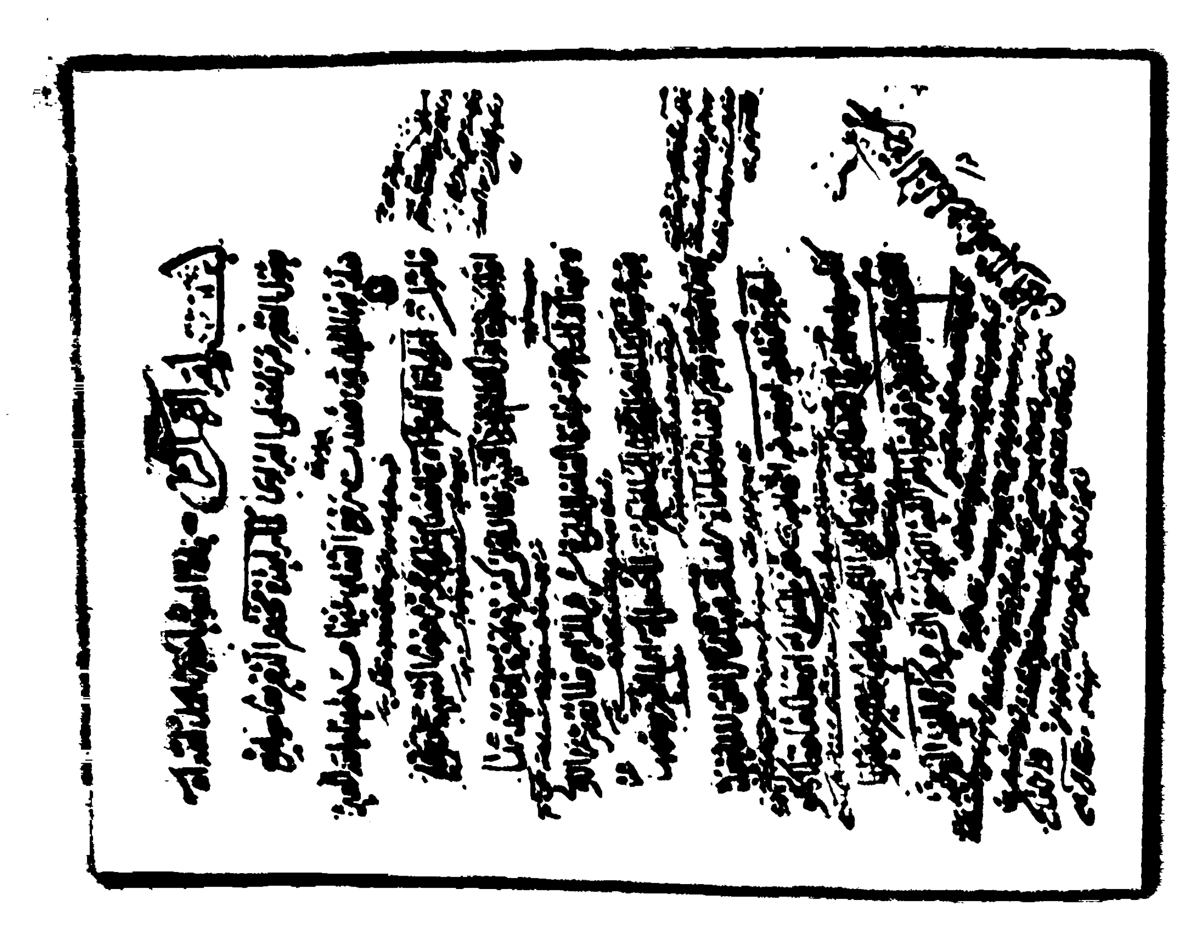
راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة الأولى

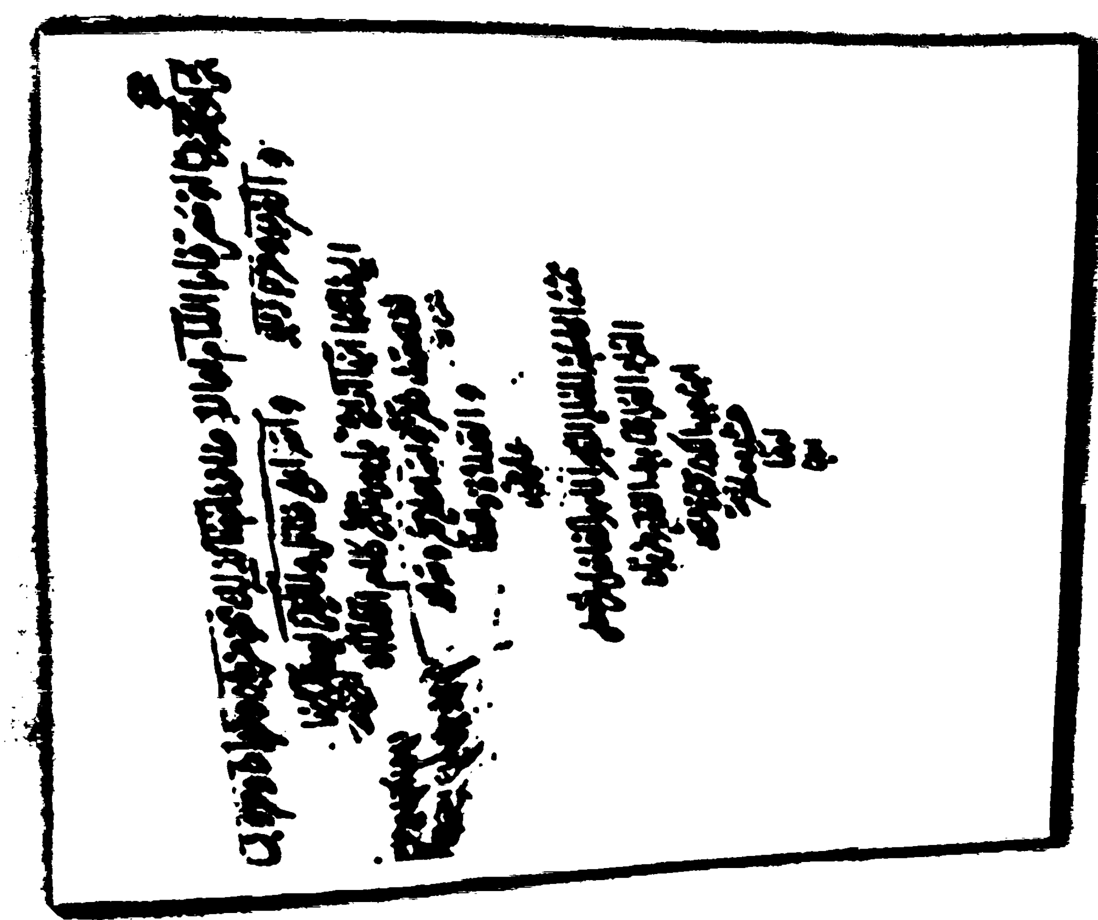
راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة الثانية



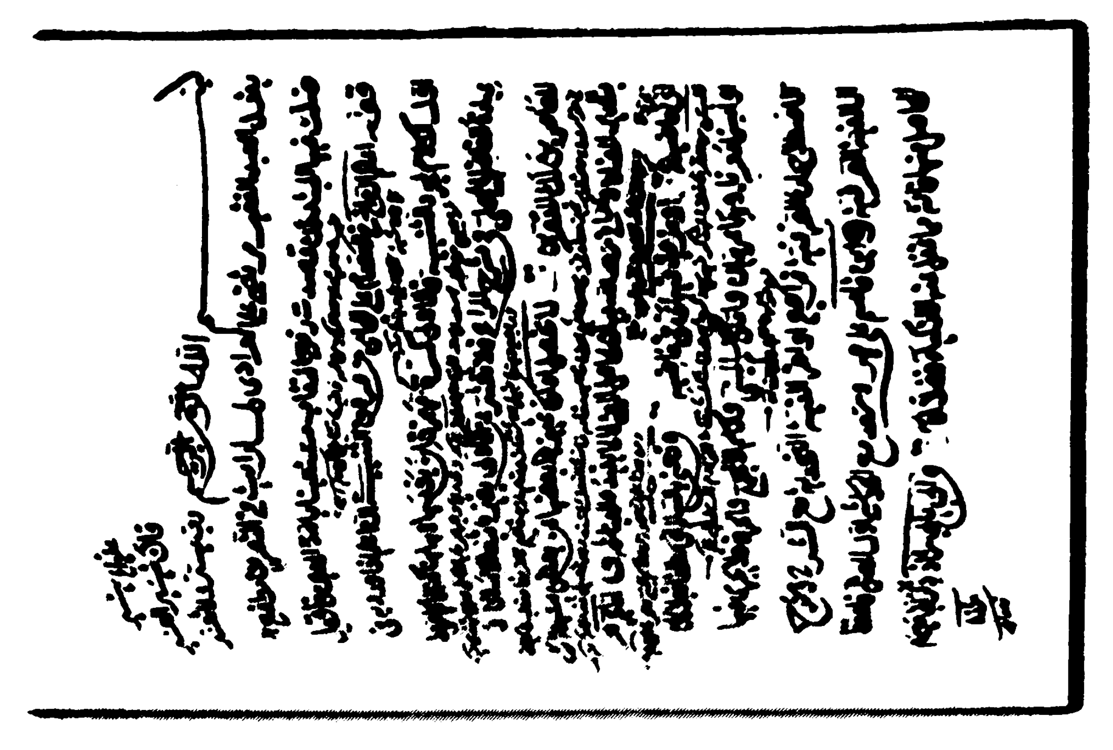


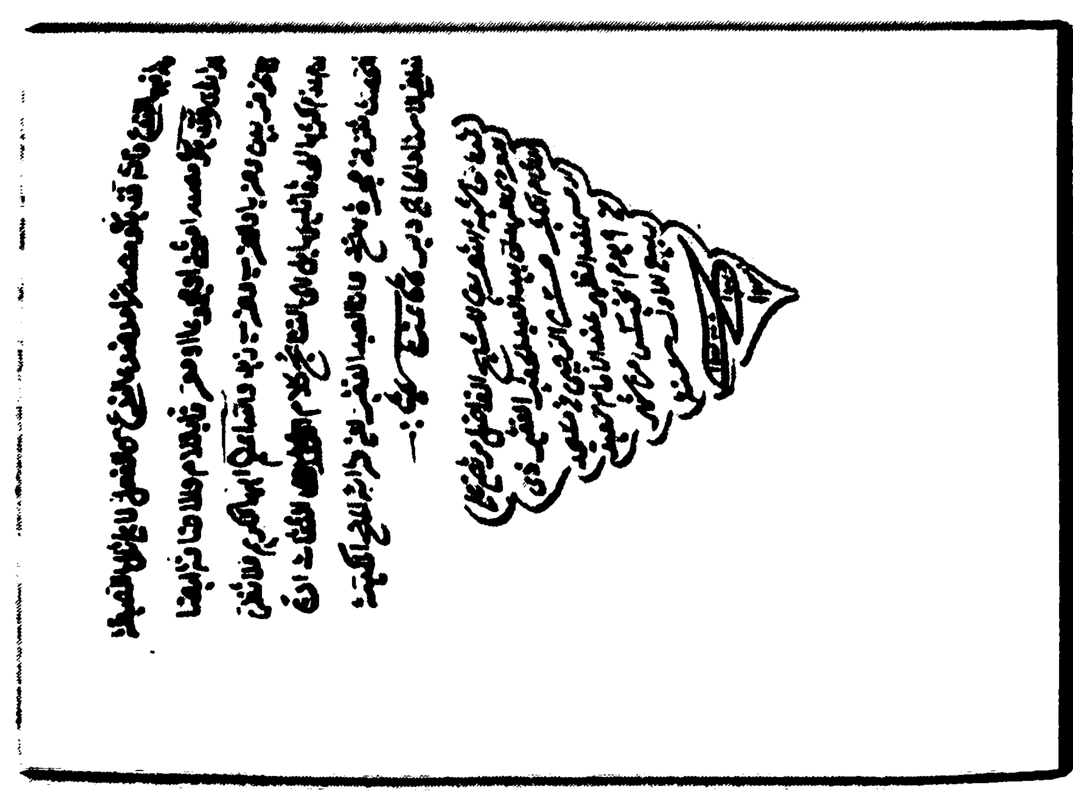
راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة الثالثة



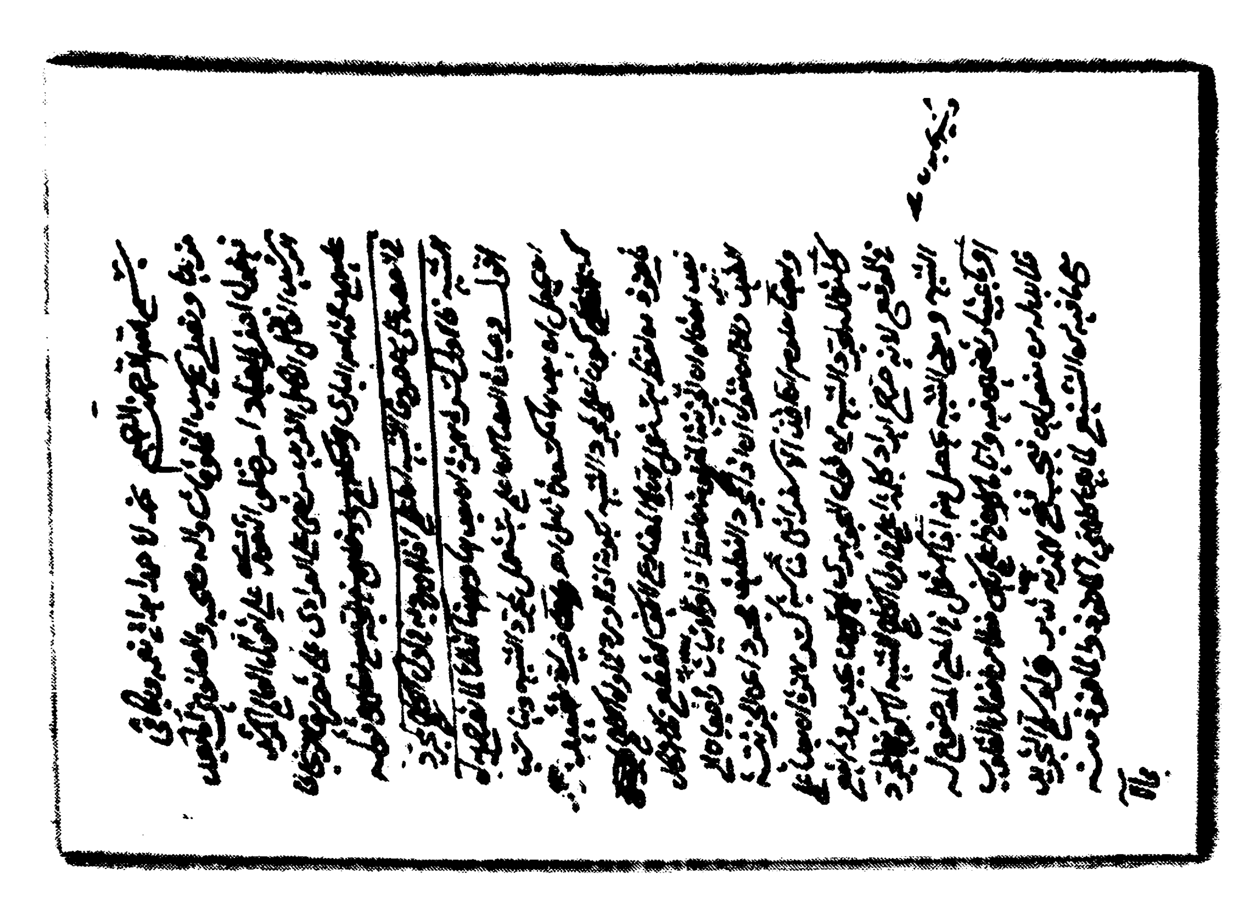


راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة الرابعة





راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من نسخة حاشية أَمِرْخَنِلَوْ الثغوريّ رحمه الله



بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه نستعين ربّ تمم بالخير

الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى سَيّدِ الخَلْقِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ ، وأصحابِهِ أجْمعِينَ .

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه نستعين وعليه التّكلان

يقول العبد الفقير مُرْتَضَى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى : لمّا رأيتُ في مختصر التّصريف مواضع ضلَّت فيها المبتدئُونَ . . قَصَدْتُ رَفْعَ النِّقابِ عنها مستعيناً بالله المعين ، فأقول :

بسم الله الرّحمن الرّحيم

نحمُدك حمدا يوافي نعمه ويكافىء مزيده ونصلّي على سيّد المخلوقات وآله وصحبه والصّالحين .

أما بعد : فيقول أحقرُ العباد أَمِرَخَنِلَوْ الثّغوري رحمه الله تعالى على أقوال العالم المرشد الرّشيد الفاضل الكامل الفريد مرتضى علي العُرَادِي على « تصريف » الزّنجاني عليهم رحمة الله الباري :

اِعْلَمْ : أنَّ التَّصْريفَ في اللُّغَةِ : التَّغْيِيرُ .

قوله : (**اعلم : أنّ التّصريف إلخ**) في « العُصَام »[1] على « الجامي » من حروف التّنبيه : أنّ « اعلم » إذا أُورِدَ به في أوّل الكلامِ لمجرّد التّنبيه ، فالأولى كسر همزة « إنّ » بعدها ،

قوله : (**في العصام على « الجامي » من حروف التّنبيه أنّ « اعلم » إذا أُورِد به في أوّل الكلامِ لمجرّد التّنبيه فالأولى كسر همزة « إنّ » بعدها وههنا كذلك كما صرّحه إلخ**) .

أقول : وعبارة العصام : « إنّ « اعلم » يستعمل لمجرّد التّنبيه ويناسب أن يجعلَ « إنّ » بعدها مكسورةً، تأَمَّلْ » انتهى .

وأنت خبيرٌ أنّ تقييدَ القائلِ كونَ « اعلم » لمجرّد التّنبيه بكونه إذا أورد في أوّل الكلامِ مأخوذٌ من لفظ « يستعمل » ؛ لأنّ المضارع لا يكون للقطع ، فلا إشكال بعد أن قال إنّ الجزئية

---

(١) راجع حاشية سلمان على « دينقوذي » . (منه) راجع ما كتبناه « العصام في ص٨٩ ، وما كتبه هذا المحقّق المرحوم مرتضى علي آخر هذه الرّسالة في بحث « سَال ، يَسَالُ » ، حرّر ولمحمّد طاهر استغفر ، ثمّ رأيت في « الحلبي » أنّ « أنّ » ههنا بالفتح لفظا ، فراجع وحرّر . (محمّد طاهر القَرَاخِيّ)

. . . .

. . . .

المفهومة من لفظ « إذا » والإثبات[1] راجعان إلى القيد .

ول أن تقول : إنّ « إذا » لمجرّد التعليق مجرّدا عن الجزئية ، وأيضا معلوم أنّ أخذ الإسفراييني مناسبة كسر همزة « إنّ » بعد « اعلم » واستعمالَه لمجرّد التّنبيه من قول الجوهري ليس بجديرٍ ولم يقع في المَوْقع لأنّه صرّح إيراد كلمة « اعلم » في أوّل الكلام للتّنبيه لا كونها[2] لمجرّد التنبيه ، ومعنى التنبيه يحصل منه إذا استعمل في المعنى الموضوع له أو باعتبار تضمين فيه ، وأيّا ما كان في « اعلم » يكون فعلا من أفعال القلوب ، فلا بدّ له من مفعولين فيجب فتحُ همزتِه ، تدبّر .

ولو سلّم التّجريد مع ما فيه من التّشنيع ؛ لما بين كلامي المأخوذ والمأخوذ منه ممّا لا يخفى على من له ذوق سليم . .

فأقول : ما المشتقّ منه[3] ؟ أهو كما كان أمرا من أفعال

---

(١) أي : الإيراد .

(٢) وبينهما بون (منه) .

(٣) أي أعلم (منه) .

. . . .

. . . .

القلوب أم لا ؟ فإن كان الأوّل . . فثبت نقيض مطلوبك وهو فتحة همزة « أنّ » ؛ لأنّه إن ثبت في كلمة « اعلم » معنى العلم . . يكون فعلا من أفعال القلوب ، فلا بدّ لها من مفعولين ، فموضعهما موضع المفرد فيجب الفتحُ في الهمزة . فعلى هذا قول الفاضل عصام الدين مناقضٌ لقول الجوهري كما مرّ ، فيثبت بين كلاميهما ما علمتَ آنِفا ، ولو قال[1] ذلك[2] مدّعيا بلا اعتبار الأخذ . . لكان حسناً .

لكن أقول في الجواب : استعمالُ كلمة « اعلم » لمجرّد التّنبيه وَضْعٌ آخرُ ، فذا إمّا مجازٌ أو حقيقةٌ ، والأوّل على قول من يقول للمجاز وضعٌ ، والثّاني على قول كون « الاستعمال » في الحقيقة والمجاز ، فهو في هذا الوضع مدّعٍ وعليه النّقل أو الدّليل .

وأيضا خبيرٌ أنّ الوَضْعَ إمّا أن يكون عرفيّا أو شرعيّا أو لغويّا ، وذا ليس من واحد منها ؛ لأنّ « اعلم » في كلّ منها

---

(١) أي عصام الدين (منه) .

(٢) أي كسر همزة « إن » بعد اعلم (منه) .

. . . .

. . . .

مُسْتَعْمَلٌ في معناه الموضوع له ، وهو[1] طلب علم مدخوله من المخاطَب سواء كان التنبيه لازماً له أم لا ، وذلك اللُّزُومُ غيرُ ممنوعٍ ولا غيرُ محالٍ ، تدبّر .

فإن قلت : قول الجوهري دليلٌ ونقلٌ على المدّعى. . قلتُ : ليس في قوله ما يدلُّ على كون « اعلم » موضوعاً لمجرّد التنبيه أي : فقط ؛ لأنّ افتتاح الكلام للتّنبيه بـ « اعلم » يكون حين كان مستعملا في معناه المشهور المعروف .

ولو سلّم أي : فُرِضَ[2] أنّ مرادَ الجوهري استعمالُه لمجرّد التّنبيه. . فأقول : إنّ « اعلم » في أوّل كتاب الزّنجانيِ لا يعلَمُ أنّه لمجرّد التّنبيه وأنّه المراد ، فوجب المصيرُ إلى ما هو المشهور المتفق عليه ، وأنتَ تَعلَمُ أنّه إنّما يصحّ حملُ لفظٍ على شيءٍ واحتماله له إنّما هو بعد كونه موضوعا له ومستعملا فيه ، وهنا ليس كذلك عمِّقِ النَّظر وكَرِّر الفكرَ .

---

(١) أي وضعه (منه) .

(٢) أي مع المخالفة ولعدم فهم ذلك من قوله، تدبر (منه) .

. . . .

وههنا كذلك كما صرّحه عبارةُ الفاضل المحليّ في « شرح المراح » ، فلا تغترّ عن الأولى بغيره تبعاً للأسلافِ والمعاصرين لك المقصِّرين[1] .

قوله : (وهنا كذلك كما صرّحه عبارة الفاضل المحلي إلخ)

أقول : تكلّم رحمه الله تعالى بكون لفظ « اعلم » في كتاب الزنجاني لمجرّد التنبيه على سبيل القطع ؛ كأنّه رحمه الله تعالى كان معه أي : مع المصنِّف وعَلِمَ مقصودَه ، فلا يخفى ما فيه من الأمور .

منها ما هو باعتبار القطع ، ومنها ؛ ما هو باعتبار ما سَبَقَ ، ومنها ؛ ما هو باعتبار تشبيهه بتصريح المحليّ ؛ لأن عبارته ليس بصريح في كون « اعلم » لمجرّد التنبيه ؛

---

(١) قال الشيخ نور محمّد الإنخي في حاشيته على تصريف العزيّ ص٧ : « ثمّ اعلم أنّ إخوننا الكرام من العلماء الأعلام اختلفوا في لفظة « أنّ » هنا بأنّها مفتوحة أو مكسورة أو الأمران جائزان ، والحقّ أنّ الأمرين جائزان فيها » .

وفي الصِّناعةِ : تَحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ إلى أمْثِلَةٍ مُخْتلِفةٍ ؛ لِمَعانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَحْصُلُ إلاّ بِها .

قوله : (**لا تَحْصُلُ إلخ**) أي : تميّزُها بعضُها عن بعضٍ

لأن الإحضارَ والترغيبَ يجوز أن يكون علّة لاعتبار معنى العلم ولا يراد « اعلم » في أوّل كلامه ، ولاعتبار معنى التّنبيه في ضمن المعنى الموضوع له ، ولو سلّم تصريحه هذا . . فعدم كون ما صرّحه المحلي علّةً لكونه في كتاب الزنجاني لمجرّد التنبيه نارٌ على علم ، لمن له أدنى نصيب من الفهم .

قوله : (**لا تحصل إلخ أي : تميزها بعضها عن بعض**) .

أقول : لم يسمع إلى الآن لا في اللّغة ولا في العُرْف أنّ معنى الحصولِ التميّزُ فإيرادُ « أي » التّفسيريّة ليس في موضعِه وفيه نظر ، وله جواب ولعلّ هذا مأخوذ من كلام المحشّي لكن فيه تغييرٌ مُفْسِدٌ ، فاعتمد . فاجتهارُ القائل على العلّامة بأنّ ما صرّحه في شرحه ما لا تفيده العبارةُ اجتهارٌ عليك على أنّ المفسَّر غير المفسِّرِ ، تدبَّرْ .

. . . .

. . . .

وأيضا خبيرٌ أّن التّميُّزَ بين الأشياءِ إنّما يُطْلَبُ بعد ثبوتِ ذلك الأشياءِ في نفسِ الأمرِ وههنا ليس كذلك ؛ لأنّ المعاني إنّما تحصل بالألفاظ والألفاظ دوّال لها كما يصرّح ذلك لفظ المعاني ؛ لأنه ما يقصد من اللّفظ وأين المدلول بلا دالّ عليه أي : فالألفاظ إذا انعدمت انعدمت المعاني ، وهو المراد هنا تفكّر حتى يأتيك اليقين كما يعلم من علّة التحويل ، وهي موجبة للمعلول ولولا هي لما يوجد هو وأيضا معلوم لديك معنى الحصول أي : لغة وإذا دخل عليه النفي ينفى معناه الموضوع له والتميز ليس موضوعا له ولا يتوهمنّك عدمَ حصول مطلق المعنى بلا لفظ مطلقا .

قوله : (**تميّزها إلخ**) أقول : ظهر صنيع الفاضل بثبوت المعاني في نفس الأمر بلا ألفاظ فذا ممّا يخالف غرض وضْع الاشتقاقِ ، وسيأتي غيره ، تدبّر والعلم عند الله تعالى .

. . . .

بسهولةٍ . . . .

قوله : (**بسهولة**) أقول : إنّ ما اتفق عليه الأجمعون وهو ظاهر صنيع العلامة الزنجاني عدم حصول المعاني بلا ألفاظ لا بسهولة ولا بصعوبة خلافا لما فهم هذا القائل ، وأيضا خبير أنت ما في جعل التميز متعلّق السهولة ممّا مرّ ، فتذكّر .

ولو سلّم . . فيَرِدُ[1] على صنيع القائل تميُّز تلك المعاني أي : بعضها من بعض بغير سهولة بلا ألفاظ ؛ لأنّ النفي والإثبات في الكلام المقيّد يرجعان إلى القيد ، فيبقى التّميّز بغير سهولة كما هو مصرَّحٌ في الأصول وغيره .

ولا يتوهمنّك نفي الحكم لنفي القيد ؛ لما صرّحوه من أنّ تعليق الحكم بالقيد يفيد نفي ذلك الحكم مع غيره أي : غير ذلك القيد ؛ لأنّ بين تقييد الحكم وبين تعليقه فَرْقٌ عظيمٌ ، تدبّر أسعدك .

ولو قال أي : فرضاً : لا مفهوم للقيد . . فأقول : إنّه كلام

---

(١) أي لزوماً قطعياً (منه) .

. . . .

بتقديرِ المضافِ[1] ، فراجع « دينقوذي » قبيل الاشتقاق وقدّام (وزيدت الميم في ضربتما) ، وقطب كلاني من المصدر ، وأما ما في « سعد الله » . . فبيانٌ لحاصل المعنى

مُلْغَى أي : لا فائدة فيه ولا يقول به ذلك القائل ، يعلم ذلك بالتفكّر في أقواله .

قوله : (**بتقدير مضاف**) أقول : مشهور عندك أنّ تقدير المضاف إنّما يصار إليه إذا لم يستقم المعنى إلا به وههنا ليس كذلك كما علم ممّا مرّ على أنّ التقدير يُفسِد الكلام كما سبق. وأيضا معلوم أنّ تقدير المضاف خلافُ الأصل كما صرّحه الدمشقي في « شرح الكافية » وغيره ولذا لا بدّ له من نكتة ، راجع وتدبّر .

قوله : (**وأما في سعد الله . . فبيان لحاصل المعنى**)

---

(١) في قوله : (لمعان) والتقدير : لتميّز معان فحذف هو ، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأنّث الفعل المسند، وهو « تحصُل »، فتدبّر. (الخادم علي السلطي)

. . . .

. . . .

أقـول : إن أراد بـ « سعـد الله » كتـابَ التّفتـازانـي علـى « تصريف » الزنجاني . . فليس فيه إلاّ بيان مرجع ضمير (**لا تحصـل إلا بهـا**) وهـو صـواب ، وإن أراد الحـاشيـة علـى شرحه . . ففيه ما قاله إلا أنّ عبارتَه أي : لا يتمايز تلك المعاني بعضها عن بعض . انتهى .

فعلى هذا كان على القائلِ ما عليه عند قانون التّوجيه ، فلازم مذهبهم ، وأنت معلوم ورودُ ما بيّنته آنفا على عبارة الحاشية ، فتذكره فلا أعيده ، ولعلّ القائل أخذ التفسير من عبارة الحاشية ، فظنّ أنّه أَصْلَحَ عبارتَه بل أَفْسَدَها من وَجْهٍ ولم يعلم ذلك الإفسادَ فخبط .

وقول الحاشية تفسيرا لقوله : (لا تحصُلُ أي : لا يتمايز تلك المعاني إلخ) لا يخلو من عدّة أمور تَرِدُ عليه ولكن الزّمان مُضَيَّقٌ والمقام لا يَسَعُها ؛ لكون دقيق يحتاج في بعضها إلى فهمٍ عميقٍ ، فعمّق النظر وكرّر الفكر .

[تقسيم الفعل]

ثُمَّ الفِعلُ . . إمَّا : ثُلاثِيٌّ ، وإمّا : رُبَاعِيٌّ . وَكُلٌّ واحِدٍ مِنْهُما . . إمّا : مُجَرَّدٌ . . . .

لا لِما يفيدُهُ العبارةُ .

قوله : (**إمّا مجرّد**) . . . .

كيف وقد قالوا واللّفظ للغزي : إنّ حصول المعاني المقصودة المحتاج إليها في العلوم كلّها متوقّفٌ على أحوال الأبنية التي هي مسائل هذا العلم أي : التّصريف في الاصطلاح وصرّح ذلك أيضا العلامة التفتازاني .

قوله : (**لا لما يفيده العبارة**) أقول : هذا ردٌّ على القائل وحجّةٌ عليه فمن له أدنى فهمٍ يعلَمُ هدمَ أوّل كلام القائلِ بآخرِه وأنّ الإضافة منوطٌ بالوضع أي : سواء وضع المفرد أو وضع المركّب العرفي فما لا وضع له لا إفادة ، تدبّر تدرك حقية هذا المقال وخبط ذي المقالِ ، وعمّق النظر مرّتين وانظر الإبصار كرّتين ، ولي في هذا مآربٌ أخْرى لكن تركتُه .

. . . .

أي : ماضيه . . . .

قوله : (**أي : ماضيه**) أقول : هذا واقع في غير موقعه لأنّ مورد القسمة الفعل مطلقا ماضيا كان أو مضارعا أو غيرهما فلا بدّ من أن يكون الأقسام لمطلق الفعل والأقسام أيضا كذلك فهلا تفكّر في قوله : (وكلّ واحد منهما) بإرجاع الضمير إلى الثلاثي والرباعي المنقسم إليهما مطلق الفعل لما تكلّم بهذا التفسير وكذا لو علم ما قالوه من اعتبار إطلاق المقسم وتقييده في الأقسام .

وأما ذهاب هذا القائل إلى هذا الشيء الشّنيع مع أنّ ما صرّحته مشهور لدى ذي مسكة نظر لئلا يرد على المجرّد والمزيد فيه مضارع المجرّد كما سمعته من أفواه النّاقلين من فيه وكما صرّح ذلك في هامشه قائلا : إن قال : إنه مجرّد فلا يستقيم وإن قال : إنّه مزيد فيه فمن أيّ أبوابِه .

وأنا أقول : ليس هو[1] بشيء بل الجواب : إنّ مضارع المجرّد مطلقا من المجرّد ومضارع المزيد فيه منه على

---

(١) أي السؤال والجواب (منه) .

أو مَزيدٌ فيه . وكُلُّ واحدٍ مِنْها إمّا سَالم ، أو غَيْرُ سَالِمٍ .

. . . .

اصطلاح أهل الفنّ وإن صحّ إطلاق لفظ المزيد فيه على مضارع المجرّد باعتبار اللغة ؛ لأنّه مزيد فيه على الماضي وإطلاق المجرّد والمزيد فيه عندهم إنّما هو باعتبار الماضي فإن كان الماضي مجرّدا والمضارع أيضا كذلك وإن كان مزيدا فيه والمضارع كذلك كما يعرف ذلك صنيع[1] هذا الكتاب وغيره ، عمّق وتدبّر .

ولا يختلجنّ في وهمِك إنّ هذا عينُ ما قاله القائلُ ؛ لأنّ ما قاله تخصيص الأقسام التي لمطلق المقسم وهذا على عمومها مطابق للمقسم موافق لما قالوه وإطلاق المجرّد والمزيد فيه بالاعتبار ، فكم من فَرْقٍ بين القولين ، فاعتبر واعترف الحقّ ، ولا تصغ إلى الذين ظلموا فإنّهم من قبول الحق مُنِعُوا .

---

(١) هكذا في الأصل ولعلّ الصواب : من صنيع هذا الكتاب .

. . . .

عن الزوئد[١] ، فلا يَرِد نحو : « يَضْرِبُ » **(أو مزيد فيه)** أي : ماضيه .

قوله : **(أو مزيد فيه أي : في ماضيه)** أقول فيه ما مرّ فلا نعيده ، فتذكّر ودع ما كدر .

(١) من الزّيادات أبواب المزيد فيه كتاء « افْتَعَلَ » وإلخ ، وهمزة « انْفَعَلَ » وإلخ ، فلا يَرِدُ ما أورده فضلاء الزمان اللهم اغفر لنا ولهم آمين يا مجيب دعوات المضطرّين . (خليل الأَنْغدِيّ) .

أي : مجرّد صيغة الغائب من الماضي ؛ لأنّ اعتبار المجرّدية والمزيد فيهية إنّما هو فيه باستقراء كلام أرباب التّصريف ، فلا يرد نحو : « يَضْرِبُ » ، و« ضَرَبَتْ » ، وأما ما في حاشية مرتضى علي . . فيرد عليه الثّاني ، وكذا يقال في الثّلاثيّ والرّباعيّ . (أبو بكر الزّلْدِي) . لا يَرِدُ عليه شيءٌ عند أهل الفطنة والزّكاء ؛ لأنّ الإضافة في قوله : (ماضيه) للعهد الخارج كما هو الأصل فيها ، فطَاحَ إشكالك أيّها المضيّع لأوقات الطّلبة واللائق الحريّ لك أن لا تَكْتُبَ شيئا إلا بعد الفهمِ والإيقانِ وتحرير موضع البحث والعرفان . (محمّد بن مرزه الطِّلِقِيّ) . أيّها العجوز الشّكواء ما المعهود الذي تقدّم ذكرُه لفظا أو حكما هناك ؟ ، فكما يجوز أن يكون هو صيغة الغائب منه يجوز أن يكون صيغة غيره ما القرينة لخصوصه في عبارته العامّة ؟ ، ولو سلّم . . فليس بصحيح بل التّحقيق أنّ المراد من المجرّد هو المجرّد من زيادة أبواب المزيد فيه المسطورة في كتب التّصريف كهمزة « أَكْرَمَ » ، وتضعيف « فَرَّحَ » ، وألف « قَاتَلَ » إلى غير ذلك ، فَدُونَكَ هذه الجدوى ، ودَعْ بعد ذلك الشّكوى . (أبو بكر الزّلْدِي) .

[المعنيّ بالسالم عند الصرفيين]

ونَعْني بـ(السَّالِمِ) : ما سَلِمتْ حُرُوفُهُ الأصلِيَّةُ الّتي تُقابَلُ بِالفَاءِ والعَينِ واللاّمِ ، مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ والهمْزةِ والتَّضْعيف .

قوله : (**ونعني بالسّالم ما سلمت إلخ**) أي : مطلقا . .

قوله : (**ونعني بالسّالم أي : مطلقا فعلا كان أو اسما**) أقول : قد قَسَّمَ المصنّف الفعلَ إلى الثّلاثي وغيره ، وهما إلى المجرّد والمزيد فيه ، والأربعة إلى السالم وغيره ، ففسّر المصنّف رحمه الله تعالى « السّالم » بالإشارة إلى نفس القسم السّابق إشارة خارجية ، فأين العمومُ أيّها القائل النّحرير .

ثمّ رأيت كلامه مصرّح حاصل ما ذكرتُه بأنّ لفظ « ما » في التّصريف يشتمل الاسمَ مطلقا ، وكذا الفعلُ والحرفُ[1] .

وقوله : (**سلمت حروفه الأصلية**) مع قوله : . . . . . .

---

(١) ما أي لفظ ، فيشتمل الاسم مطلقا وكذا الفعل والحرف ، وقوله : (سلمت حروفه الأصلية) مع قوله : (من حروف العلّة إلخ) يخرج منها ما فيه أحدها ، وقوله : (التي تقابل إلخ) يخرج باقي الأسماء المبنية والحروف ؛ لأنّها مطلقا لا توزن بها ، فتأمل ، وحرّره ، والله تعالى أعلم بحقائق الأمور . (مرتضى علي العرادي) .

[الباب الأوّل والثاني]

أَمّا الثُّلاثيُّ المُجَرَّدُ : فَإِنْ كانَ ماضِيهِ على وَزْنِ « فَعَلَ » مَفتُوحِ العَينِ . . فمُضارِعُهُ « يَفْعُلُ » ، أو « يَفْعِلُ » ، بِضَمِّ العَينِ ، أو كَسْرِها ؛ نَحْوُ : « نَصَرَ يَنْصُرُ » ، و« ضَرَبَ ، يَضْرِبُ » .

فِعْلاً كان أو اسماً مُعْرَباً وهما عربيّان ، وأما الاسمُ المبنيُّ ،

(**من حروف العلّة إلخ**) يخرج منها ما فيه أحدها وقوله : (**التي تقابل إلخ**) يخرج باقي الأسماء مطلقا والحروف لأنّها مطلق لا توزن بها . انتهى بحروفه ، فلعلّ هذا رجوع عمّا سلف منه في الحاشية .

قوله : (**والاسم المبني إلخ**) أقول : إن أراد القائل عدم جريان الاصطلاح في هذا الكتاب . . فمشهور ، فلا حاجة إليه ، وإن أراد في كلّ كتاب أهل الفنّ كما يفهم ذلك من عبارته . . فليس بشيء ؛ لأنّ ابن الحاجب قد صرّح في مصغرات الأسماء المبنيات وإمالتها لكن الأوّل على خلاف المعربات والثاني على مثلها وإن كان كذلك يجري فيها اصطلاحاتهم

[الباب الثّالث]

ويَجيءُ على يَفْعَلُ بفتح العَينِ ، إذا كانَ عَينُ فِعْلِهِ ، أوْ لامُهُ حَرْفاً مِن حُرُوفِ الحَلْقِ . وهي ستّة : الهمزةُ والهاءُ ، والعينُ والحاءُ ، والغينُ والخاءُ ؛ نَحْوُ : « سَأَلَ ، يَسْأَلُ » ، و« مَنَعَ ، يَمْنَعُ » ؛ . . . .

. . . .

المخصوصة لها أو العموم عليها وعلى المعربات .

هذا ما ظهر لهذا الفقير أَمِرْخَنِلَو والعلم عند الله تعالى ولولا أنّي لفي اشتغال لأطلت الكلام منها وإلى آخره ، ولعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا ، ومعلوم أن ليس المراد سوى البيان وأنّه يفتح الحقّ لمن يشاء المنّان ، ربّنا لا تآخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، فالحمد لله على كلّ حال وفي كلّ حين والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين ، ربّ اغفر لي آمين يا ربّ العالمين .

وفقني الله تعالى لإتمام هذا في جامع أُرْمَهْ سنة (١٢٨٤ هـ) .

و« أَبَى يَأْبَى » شاذّ .

[الباب الرابع]

وإنْ كانَ ماضِيهِ على وَزْنِ فَعِلَ مَكسُورِ العينِ . . فَمُضارِعُهُ « يَفْعَلُ » بِفتْحِ العَينِ ؛ نحْوُ : « عَلِمَ ، يَعْلَمُ » إلاّ ما شَذَّ من نَحْوُ : « حَسِبَ ، يَحْسِبُ » وأَخَوَاتِهِ .

والاسمُ الأعجميُّ[1] والحرفُ[2] . . فلا يجري[3] فيها الاصطلاحاتُ الصّرفيةُ ، فراجع أواخر « الألفية النّحوية » مع الشّرح ، وشرح « الألفية الصّرفية » وابن قاسم على «چاربردي» و«سعد» مع الحواشي أوّل (المعتلّ) ، واحفظ الحاصل منها ، فإنّه ممّا غفل عنه الأذكياء فضلا إلخ .

قوله : (و« أبى يأبى » شاذّ) ذِكْرُ « أَبَى » مع عدم

---

(١) يعلم ذلك من تدقيق النّظر في تعريف علم الصّرف الفهمُ الزكيّ . (الخادم علي السَّلْطِيّ) .

(٢) ومن هذا عُلِمَ أنّه لا وزن للاسم المبنيّ والحرف . (الخادم علي السَّلْطِيّ) .

(٣) أي : إذا لم يدخل في العربية . (عُمَرلُمُحَمَّد) . وانظر بسط المسألة في « مسائل وأجوبة في النحو » ص٩ للعلامة محمّد علي الچوخِيّ رحمه الله تعالى ، طبع في بلدة بَاغْچـ ـ سَرَايْ في مطبعة (ترجمان) ، وفقّنا الله تعالى لإخراجه .

[الباب الخامس]

وإنْ كانَ ماضِيهِ على وَزْنِ « فَعُلَ » مَضمومِ العَينِ . . فَمُضارِعُهُ « يَفعُلُ » بِضَمِّ العَينِ نحْوُ : « حَسُنَ ، يَحْسُنُ » وأخواته .

[الرباعي المجرّد]

وأمّا الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ فَهُوَ بابٌ واحدٌ « فَعْلَلَ » كـ« دَحْرَجَ ، يُدَحْرِجُ ، دَحْرَجَةً ، ودِحْراجاً » .

[أوزان الثلاثي المزيد فيه]

وأمّا الثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فيه . . فهو على ثلاثةِ أقْسامٍ : . . . .

شذوذه ؛ لتوقّف معرفة الشّذوذ « يَأْبَى » على معرفة كون ماضيه على « فَعَلَ » مفتوح العين .

قوله : (**فهو بابٌ واحدٌ « فَعْلَلَ »**) هو علم وزن لكلّ ما كان ماضيه على « فَعْلَلَ » ولو مضارعا واسم فاعل إلخ ، ومثله « أَفْعَلَ » ونحوه ، فراجع « القمري » وأواخر « سعد » وكتب النّحو من العلميّة وتأويل الْعَلَم .

قوله : (**فهو على ثلاثة أقسام**) أي : مشتملٌ عليها

الأوّلُ : ما كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعَةِ أحرُفٍ كـ« أَفْعَلَ » نَحْوُ : « أَكْرَمَ ، يُكْرِمُ ، إكْراماً » .

و« **فَعَّلَ** » ؛ نحْوُ : « فَرَّحَ ، يُفَرِّحُ ، تَفْريحاً » .

و« **فاعَلَ** » ؛ نحوُ : « قاتَلَ ، يُقاتِلُ ، مُقاتَلَةً ، وقِتالاً ، وقِتالاً » .

والثّاني : ما كانَ ماضِيهِ على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : إمّا أوّلُهُ التّاءُ مِثْلُ :

« **تَفَعَّلَ** » ؛ نَحْوُ : « تَكَسَّرَ ، يَتَكَسَّرُ ، تَكَسُّراً » .

و« **تَفاعَلَ** » ؛ نحوُ : « تَباعَدَ ، يَتباعَدُ ، تَباعُداً » .

وإمّا أوّلُهُ الهمزةُ مِثْلُ :

« **انْفَعَلَ** » ؛ نحوُ : انْقَطَعَ ، يَنْقَطِعُ ، انْقِطاعاً » .

و« **افْتَعَلَ** » ؛ نحوُ : اِجْتَمَعَ ، يَجْتَمِعُ ، اجْتِماعاً » .

اشتمالَ الكليّ على جزئيّاتِه ، وعلى هذا فقس عثائره .

قوله : (**والثّاني : ما كان ماضيه على خمسة أحرف**) والثّانوية ونحوها إنّما هي في الرّتبة ، ويحتمل اعتبارُها بحسب الوجود وبحسب التّعداد أيضا لكن بشرط تقدّم أحد

و« اِفْعَلَّ » ؛ نحوُ : « احْمَرَّ ، يَحْمَرُّ ، اِحْمِراراً » .

والثّالث : ما كانَ ماضِيهِ على سِتَّةِ أَحْرُفٍ مِثْلُ :

« **اِسْتَفْعَلَ** » ؛ نَحْوُ : « اسْتَخْرَجَ ، يَسْتَخْرِجُ ، اسْتِخْراجاً » .

و« **افْعَالَّ** » ؛ نحو : « احْمارَّ ، يَحْمارُّ ، احْمِيراراً » .

و« **افْعَوْعَلَ** » ؛ نحوُ : « اعْشَوْشَبَ ، يَعْشَوْشِبُ ، اعْشِيشاباً » .

و« **افْعَنْلَلَ** »؛ نحوُ: « اقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ ، اقْعِنْساساً » .

و« **افْعَنْلَى** » ؛ نحوُ : « اسْلَنْقَى ، يَسْلَنْقِي ، اسْلِنْقَاءً » .

و« **افْعَوَّلَ** » ؛ نَحْوُ : « اجْلَوَّذَ ، يَجْلَوِّذُ ، اجْلِوّاذاً » .

[أوزان الرّباعيّ المزيد فيه]

وأمّا الرُّباعِيُّ المَزِيدُ فيه . . فأمثِلَتُهُ ثلاثةٌ :

« تَفَعْلَلَ » ؛ كـ« تَدَحْرَجَ ، يَتَدَحْرَجُ ، تَدَحْرُجاً » .

و« افْعَنْلَلَ » ؛ كـ« احْرَنْجَمَ ، يَحْرَنْجِمُ ، احْرِنْجاماً » .

المذكورِيْنِ عليه ، فقِسْ على هذا أمثالَه كلّا أو بعضا .

و« افْعَلَلَّ » ؛ نحوُ : « اقْشَعَرَّ ، اقْشِعْراراً » .

[تقسيم إلى متعدّ ولازم]

تنبيه : الفعلُ إمّا مُتعدٍّ ، وهو الّذي يَتعدَّى من الفاعل إلى مَفْعُولٍ بِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ؛ ويُسمَّى أيْضاً واقِعاً ومُجاوِزاً .

وإمّا غَيرُ مُتعدٍّ ، وهو الّذي لَمْ يَتجاوَزْ إلى مَفْعُولٍ بهِ ؛ كقَوْلِكَ : حَسُنَ زيدٌ ، ويُسمَّى أيضا لازماً وغيرَ واقعٍ .

وتَعدِيَتُهُ في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ بِتَضْعِيفِ العينِ أو بالهمزةِ ؛ كقَوْلِكَ : فَرَّحْتُ زيداً وأجْلَسْتُهُ ، وبحرفِ الجَرِّ في الكُلِّ ؛ نحوُ : ذَهَبْتُ بزيدٍ وانْطَلَقْتُ بهِ .

قوله : (تنبيه) هو كالباب والفصل : اسمٌ لمسائل بعده إلى ترجمة تليه ، فَاحْفَظْه فإنّه نفيسٌ .

قوله : (**ويسمّى أيضا : لازِماً**) ليس المرادُ بلزُومِ الفعل وعدم انفكاكِه عن الفاعل استمرارُ وُجُودِهِ فيه بل المراد به عدم تعدّيه إلى المفعول ، فاللُّزومُ إضافيٌّ[1] ، وهذا عامّ بجميع

---

(١) فلا يرد نحو : « قام » . (منه)

فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال

[تعريف الفعل الماضي]

أمّا الماضِي. . فَهُوَ الفِعلُ الّذي دَلَّ على مَعنى وُجِدَ في الزَّمانِ الماضِي .

[أقسام الفعل الماضي]

فالمَبْنِيُّ لِلفاعِلِ مِنهُ : ما كانَ أوَّلُهُ مَفتُوحاً ، أو كانَ أوَّلُ مُتَحَرِّكٍ منهُ مَفْتُوحاً ؛ مِثالُهُ : « نَصَرَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوْا » ، « نَصَرَتْ، نَصَرَتا، نَصَرْنَ »، « نَصَرْتَ ، نَصَرْتُما ، نَصَرْتُمْ »، « نَصَرْتِ ، نَصَرْتُما ، نَصَرْتُنَّ « نَصَرْتُ ، نَصَرْنا » .

وَقِسْ على هذا الفعل : « أَفْعَلَ » ، و« فَعَّلَ » . . . . . .

أفرادِه حتى نحو : « حَسُنَ » وإن قصره بغيره مَنْ له القصورُ ؛ فإنَّ زوالَه عن الفاعلِ ممكنٌ مَوْجُودٌ ، فتأمّل .

قوله : (وقس[1] **على هذا الفعل**) وإذا كان القياسُ في

---

(١) أي : احمل لأنّ « قس » إذا كان صلته « على » يكون بمعنى احمل ، وإذا كان صلته « الباء » يكون بمعنى شبّه به . (قدقي)

و« فَـاعَـلَ » ، و« فَعْلَـلَ » ، و« تَفَعْلَـلَ » ، و« افْتَعَـلَ » ، و« افْعَنْلَلَ » ، و« اسْتَفْعَلَ » ، و« افْعَلَلَّ » ، و« افْعَوْعَلَ » ، و« افْعَالَّ » . ولا تَعْتَبِرْ حَرَكاتِ الألفاتِ في الأوائلِ ، فإنَّها زائِدَةٌ ، تَثْبُتُ في الِابْتِداءِ وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ .

والمَبْنِيُّ للمَفعُولِ منهُ : ـ وهو الفِعلُ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ـ وهـو مـا كـانَ أوَّلُـهُ مَضمُـومـاً ؛ كـ« فُعِـلَ ، و« فُعْلِـلَ » ، و« أُفْعِـلَ » ، و« فُعِّـلَ » ، و« فُـوعِـلَ » ، و« تُفُعِّـلَ » ، و« تُفُوعِلَ » ، و« تُفُعْلِلَ » .

أوْ كانَ أوَّلُ مُتحَرِّكٍ منهُ مَضمُوماً نحوُ : « افْتُعِلَ » ،

مثله بمعنى الْحَمْلِ كما قاله القُدُقُيّ ، والحمل بمعنى الإلحاق كما في « شرح جمع الجوامع » أوّل (القياس) ، فمعناه : أَلْحِقْها به فيما له من الأحكام ، ولكنّ الإلحاق في مثله بمعنى التّشبيه[1] ، فتفريق القدقي وتمييزه بين كون صلة القياس « الباءَ » وبين كونها « على » ممّا لا جدوى له ، فتدبّرْ .

قوله : (**فإنّها زائدة**) وأما تاء « افتعل ».. فإنها وإن كانت زائدةً لكنّها لا تسقط في الدّرْج .

---

(١) فنهاية معناه شبّهها . (منه)

و« اسْتُفْعِلَ » . وهمزةُ الوَصْلِ تَتْبَعُ هذا المَضمُومَ في الضَّمِّ . وما قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكسُوراً أبداً ، تقُولُ : « نُصِرَ زيدٌ » ، و« اسْتُخْرِجَ المالُ » .

[الفعل المضارع]

وأما المضارِعُ . . فهو ما كانَ أوَّلُهُ إحْدَى الزَّوائِدِ الأرْبَعِ ، وهـي : الهمـزةُ ، والنُّـونُ ، والتّـاءُ ، واليـاءُ ، يَجمعُهـا : « أنَيْتَ » أو « أتَيْنَ » أو « نَأْتِي » ؛ فالهمزةُ للمُتكلِّمِ وحْدَهُ ، والنُّونُ لَهُ إذا كانَ مَعَهُ غَيرُهُ ، والتّاءُ للمُخاطَب مُفرَداً ، أومُثنّى ، أومَجمُوعاً مُذَكّراً كانَ أو مُؤَنّثاً . ولِلغائِبةِ المُفرَدةِ ولِمُثنّاها .

والياءُ للغائبِ المُذكَّرِ ، مُفرَداً ومُثَنّىً ومَجمُوعاً ، ولِجمعِ المُؤَنَّثةِ الغائبةِ .

قوله : (**فالهمزة للمتكلّم**) ليس المراد بكون الهمزة للمتكلّم أنّها تدلّ بنفسها عليه حتى يلزم اسميّتها وفاعليّتها مع التقدّم على الفعل بل المراد به كونها تدلّ على كون الصيغة له أو المراد أنّها تدلّ على كونه متكلّما كما في « الامتحان » من الكلمة .

وهذا يَصْلُحُ للحالِ والِاسْتِقبالِ ؛ تَقُولُ : « يَفْعَلُ الآنَ »، ويُسمَّى حالاً وحاضِراً ، و« يَفْعَلُ غَداً » ؛ ويُسمَّى مُسْتقبلاً .

فإذا أدْخَلْتَ عَلَيهِ السِّينَ أو سَوْفَ فقُلتَ : « سَيَفْعَلُ » أو « سَوْفَ يَفْعَلُ ». . اخْتُصَّ بِزَمانِ الِاسْتِقْبالِ . وإذا أدْخلْتَ عليهِ اللاّمَ. . اُخْتُصَّ بِزَمانِ الحال .

فالمَبنِيُّ للفاعِلِ منهُ : ما كانَ حَرْفُ المضارَعَةِ منهُ مَفتُوحاً. . إلاّ ما كانَ ماضِيهِ على أربعةِ أحرُفٍ ، فإنَّ حَرْفَ المُضارَعَةِ منهُ يَكُونُ مَضمُوماً أبداً ؛ نحوُ : « يُدَحْرِجُ » ، و« يُكْرِمُ » ، و« يُقاتِلُ » ، و« يُفَرِّحُ » . وعَلامةُ بِناءِ هذه الأربعةِ للفاعلِ كَونُ الحَرْفِ الّذي قبلَ آخِرِهِ مَكسوراً أبداً .

مثالُهُ مِنْ « يَفْعُلُ » نحوُ : « يَنْصُرُ ، يَنْصُرانِ ، يَنْصُرُونَ »،

قوله : (**ما كان حرف المضارعة**) أي : حرف كان سبباً لمشابهة المضارع للاسم ، فتنفّر عمّا اشتهر في ألسنة العوامّ ممّا يخالفُه[1] .

قوله : (**مثاله من « يَفْعُلُ »**) أي : ممّا كان على

(١) من ترجمته بقولهم : مُضَارِعَلَلْ حَرْفْ . (الخادم علي السلطي)

« تَنْصُرُ ، تَنْصُرانِ ، يَنْصُرْنَ » ، « تَنْصُرُ ، تَنْصُرانِ ، تَنْصُرُونَ » ، « تَنْصُرينَ ، تَنْصُرانِ ، تَنْصُرْنَ » ، « أَنْصُرُ ، نَنْصُرُ » .

وَقِسْ على هذا : « يَضْرِبُ » ، و« يَعْلَمُ » ، و« يُدَحْرِجُ » ، و« يُكْرِمُ » ، و« يُقاتِلُ » ، و« يُفَرِّحُ » ، و« يَتَكَسَّرُ » ، و« يَتَباعَدُ » ، و« يَنْقَطِعُ » ، و« يَجْتَمِعُ » ، و« يَحْمَرُّ » ، و« يَحْمارُّ » و« يَجْلَوِّزُ » ، و« يَسْتَخْرِجُ » ، و« يَعْشَوْشِبُ » ، و« يَقْعَنْسِسُ » ، و« يَسْلَنْقِي » ، و« يَتَدَحْرَجُ » ، و« يَحْرَنْجِمُ » ، و« يَقْشَعِرّ » .

« يَفْعُلُ » فإنّه عَلَمُ وزنٍ له أو من المضارع المبنيّ للفاعل بتأويله عليه كما في « العصام » ، فراجع .

قوله : (**وقِسْ على هذا : « يَضْرِبُ »**) ليس المراد به نفس « يَضْرِبُ » بل كلُّ ما كان على « يَفْعِلُ » بكسر العين بتأويل العَلَمِ الحكميّ بالوصف المشتهر[1] هو به ، ومثله كثير[2] فلا تغفل .

---

(١) كما في لكلّ فرعون موسى . (منه)

(٢) وفي النسخ : ومثله مثله .

والمَبنيُّ للمَفعولِ منهُ : ما كانَ حَرْفُ المُضارَعَةِ منهُ مَضمُوماً ، وما قَبلَ آخِرِهِ مَفتُوحاً ؛ نحوُ : « يُنْصَرُ » ، و« يُدَحْرَجُ » ، و« يُكْرَمُ » ، و« يُفَرَّحُ » ، و« يُقاتَلُ » ، و« يُسْتَخْرَجُ » .

[« ما » و« لا » النافيتان]

واعلمْ : أنَّهُ يَدْخُلُ على الفعلِ المضارِعِ « ما » ، و« لا » النّافِيَتانِ، فلا تُغَيِّرانِ صِيغَتَهُ، تَقُولُ: « لا يَنْصُرُ ، لا يَنْصُرانِ، لا يَنْصُرونَ » ، « لا تَنْصُرُ ، لا تَنْصُرَانِ ، لا يَنْصُرْنَ » ، « لا تَنْصُرُ ، لا تَنْصُرَانِ ، لا تَنْصُرُونَ » ، لا « تَنْصُرِينَ ، لا تَنْصُرَانِ ، لا تَنْصُرْنَ » ، « لا أَنْصُرُ ، لا نَنْصُرُ » .

وكذلك « ما يَنْصُرُ ، ما يَنْصُرَانِ ، ما يَنْصُرُونَ »... إلى آخره .

[دخول الجازم والناصب على الفعل المضارع]

ويَدخُلُ الجازِمُ ، فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الواحِدِ ، والواحِدةِ

قوله : (**فيحذف منه حركة الواحد**) هذا إمّا من قبيل تسمية الدّالّ باسم المدلول ، وإمّا في تقدير حركة صيغة

الغائبة ، ونُونَ التَّثْنِيَةِ ، والجَمْعِ المُذَكَّرِ والواحدة المخاطبة .

ولا يَحذِفُ نُونَ جماعَةِ المُؤنَّثِ ، فإنَّهُ ضَميرٌ ، كالْواوِ في الجمعِ المُذكَّرِ ، فَتَثْبُتُ على كُلِّ حالٍ ؛ تقولُ : « لَمْ يَنْصُرْ ، لمْ يَنْصُرَا ،لمْ يَنْصُرُوا » ، « لمْ تَنْصُرْ ، لمْ تَنْصُرَا ، لمْ يَنْصُرْنَ » ، « لم تَنْصُرْ ، لم تَنْصُرَا ، لم تَنْصُرُوا » ، « لم تَنْصُرِي، لم تَنْصُرَا ، لم تَنْصُرْنَ » ، « لم أَنْصُرْ ، لم نَنْصُرْ ».

ويَدخُلُ النّاصِبُ عليه ، فيُبْدِلُ من الضَّمَّةِ إلى الفَتْحَةِ ويُسقِطُ النُّوناتِ سِوى نُونِ الجمعِ المُؤنَّثِ ؛ فتقولُ : « لَنْ يَنْصُرَ ، لَنْ يَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرُوا » ، « لنْ يَنْصُرَا ، لَنْ تَنصُرَا ، لنْ يَنْصُرْنَ » إلى آخره .

ومنَ **الجوازِمِ** : **لامُ الأمرِ** ، فتقولُ في أمرِ الغائِبِ :

الشّخص الواحد وحدة حقيقية أو حكميّة بل هذا التعميمُ ممّا لا بدّ منه في الأوّل .

قوله : (**تقول : « لم يَنْصُرْ » إلخ**) خبرٌ بمعنى الأمر [١]، فتذكّره في مواضعه ونظائره .

قوله : (**فتقول في أمر الغائب**) أي : في بيان أمثلتِه ،

---

(١) أي لفظ خبر معناه أمر أي قُلْ « أَحْمَدِلَوْ » .

« لِيَنْصُـرْ ، لِيَنْصُـرَا ، لِيَنْصُـرُوا » ، « لِتَنْصُـرْ ، لِتَنْصُـرا ، لِيَنْصُـرْنَ » . وكـذلـك : « لِيَضْـرِبْ » ، و« لِيَعْلَـمْ » ، « لِيَدْخُلْ » ، و« لِيُدَحْرِجْ » وغَيرُها .

ومِنها (لا الناهية) فتقولُ في نَهْيِ الغائبِ : « لا يَنْصُرْ ، لا يَنْصُـرا ، لا يَنْصُـرُوا » « لا تَنْصُـرْ ، لا تَنْصُـرا ، لا يَنْصُرْنَ » . وفي نَهْيِ الحاضِرِ : « لا تَنْصُرْ ، لا تَنْصُرا ، لا تَنْصُـروا » ، « لا تَنْصُـري ، لا تَنْصُـرا ، لا تَنْصُـرْنَ » ، وهكذا قِياسُ سائِرِ الأمثلةِ .

[فعل الأمر]

وأمّا الأمرُ بالصِّيغَةِ : وهو أمرُ الحاضِرِ . . فهو جارٍ على لفظِ المضارِعِ المَجْزُومِ .

وأَمْرُ الغائب عَلَمٌ كـ « عبد الله » ، ومثله مثله كأمر الحاضر ونهي الغائب والأمر بالصّيغة ، فتبعّد[1] عمّا ارتكبه الأقوام فيها من المعاني اللغويّة[2] .

قوله : **(على لفظ المضارع)** الإضافة بيانيّة .

---

(١) لعدم استقامة المعنى على تلك المعاني . (الخادم علي السلطي) .

(٢) غَائِبَصُلْ أَمْرِيَلُلْ . (الخادم علي السلطي) .

فإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارَعَةِ مُتَحَرِّكاً . . فتُسْقِطُ منهُ حرفَ المُضارَعَةِ ، وتأتي بِصُورةِ الباقي مَجْزُوماً ، فتقولُ في أمرِ الحاضرِ مِنْ « تُدَحْرِجُ » : « دَحْرِجْ ، دَحْرِجا ، دَحْرِجُوا » ، « دَحْرِجي ، دَحْرِجا ، دَحْرِجْنَ » وهكذا تقول في « فَرِّحْ » ، و« قاتِلْ ، و« تَكَسَّرْ » ، و« تَباعَدْ » ، و« تَدَحْرَجْ » .

وإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المُضارَعَةِ ساكِناً . . فتَحذِفُ منهُ حرفَ المضارَعَةِ ، وتأتي بصُورةِ الباقي مَجزُوماً مَزيداً في أوَّلِهِ همزةُ وَصْلٍ ، مَكسُورةٍ ، إلاّ أن تكونَ عَينُ المُضارِعِ منهُ مَضمومة . . فَتَضُمّها، فتَقُولُ : « انْصُرْ ، انْصُرَا ، انْصُرُوا »،

قوله : (**من « تُدَحْرِجُ : دَحْرِجْ » إلخ**) أي : مأخوذا منه باعتبار جميع صيغه بأن أخذ « دَحْرِجْ » من « تُدَحْرِجُ » ثمّ ثنّي وجمع وأنّث أو كلّ واحد منها مأخوذ من نظيره .

قوله : (**مزيدا في أوّله همزة وصل**) ولم يحرّك ما بعد حرف المُضَارَعَة ؛ لتحصيل الخفّة بإسقاطها في أثناء التركيب ولأنّه إلخ راجع « العصام » على « جامي » وابن قاسم على « سعد » .

« انْصُـرِي ، انْصُـرَا ، انْصُـرْنَ » ، وكـذا : « اضْـرِبْ » ، و« اعْلَمْ » ، و« انْقَطِعْ » ، و« اجْتَمِعْ » ، و« اسْتَخْرِجْ » .

وفَتحُوا همزةَ « أَكْرِمْ » بِناءً على الأصلِ المَرفوضِ ، فإنَّ أَصلَ « تُكْرِمُ » : تُؤَكْرِمُ .

[اجتماع تاءين في أوّل المضارع]

واعْلَمْ : أنَّهُ إذا اجْتَمَعَ تاءانِ في أوَّلِ مُضارِعِ نحو : « تَفَعَّلَ » و« تَفاعَلَ » ، و« تَفَعْلَلَ » ؛ فيَجوزُ إثْباتُهُما ؛ نحوُ : « تَتَجَنَّبُ » ، و« تَتَقاتَلُ » ، و« تَتَدَحْرَجُ » . ويجوزُ حذفُ إحداهُما ؛ وفي التّنزيل : ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ و ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ و﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ .

قوله : (**تقول : « انْصُرْ ، انْصُرَا » إلخ**) ولك في طرْد هذه الأمثلة ونحوها وجهان : إسقاط همزاتها وإثباتها فارتكب بما أردتَ مع المطالعة على « حاشية يس » و« شيخ زاده » و« وافية » ونحوها ولا تلتفت إلى ما يخالف هذا فإنّه من عدم التّفحّص .

قوله : (**كما في التّنزيل إلخ**) وإنّما خُصَّ الحذفُ

ألفاً بعدَ نُونِ جمع المُؤَنَّثِ لتَفْصِلَ بينَ النُّوناتِ ولا تُدْخِلْهُما الخفيفةَ لأنَّه يَلْزَمُ الْتِقاءُ السّاكِنَيْنِ على غيرِ حَدِّهِ ؛ فإنَّ الْتِقاءَ السّاكِنَيْنِ إنَّما يَجوزُ إذا كانَ الأوَّلُ حرفَ مَدٍّ والثّاني مُدْغَماً ؛ نحوُ : دابّة ولا الضّالِّينَ .

وتحذَفُ مِنَ الفِعلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتي في الأمثلةِ الخَمسةِ وهي : « يَفْعَلانِ » ، و« تَفْعَلانِ » ، و« يَفْعَلُونَ » ، و« تَفْعَلُونَ » ، وتَفْعَلِينَ » .

تحْذَفُ واوُ « يَفْعَلُونَ » ، و« تَفْعَلُونَ » ، و« تَفْعَلينَ » ؛ إلاّ إذا انْفَتحَ ما قَبْلَهُما ؛ نحوُ : « لا تَخْشَوُنَّ » ، و« لا تَخْشَينَّ » ، و« لَتُبْلَوُنَّ » ، و« فإما تَرَينَّ » . ويُفْتَحُ معَ النُّونِ آخِرُ الفعلِ ؛ إذا كانَ فِعْلَ الواحِدِ والواحِدَةِ الغائبة . ويُضَمُّ إذا

قوله : (**لأنه يلزم التقاءُ السّاكنين إلخ**) وإنّما لا يجوز التقائهما في غير موضعِه ، لتعسُّر التّلفّظ بهما في أكثر المواد كما في نحو : « اذْهَبْ اذْهَبْ » واحمل ما عداه عليه كما في « اضْرِبَانِ » مع المتابعة بكلام الفصحاء ، وفي « الدينقوذ الصّغير » من هذا المبحث ما ينبغي مطالعته .

كانَ فِعْلَ جَماعَةِ الذُّكُور . ويُكْسَرُ آخِرُ الفِعل إذا كانَ فِعْلَ الواحدةِ المُخاطَبَةِ ، فتَقولُ في أمرِ الغائب مُؤَكّداً بالنُّونِ الثَّقيلـةِ : « لِيَنْصُـرَنَّ ، لِيَنْصُـرانِّ ، لِيَنْصُـرُنَّ » ، لِتَنْصُـرَنَّ ، لِتَنْصُرانِّ ، لِيَنْصُرْنانِّ » . وبالخفيفةِ : « لِيَنْصُرَنْ ، لِيَنْصُرُنْ ، لِتَنْصُرَنْ » . وتقولُ في أمرِ الحاضرِ مؤكّدا بالنُّونِ الثَّقيلةِ : « انْصُـرَنَّ ، انْصُـرَانِّ ، انْصُـرُنَّ » ، « انْصُـرِنَّ ، انْصُـرَانِّ ، انْصُرْنَانِّ » . وبالخفيفةِ : « انصُرَنْ ، انْصُرُنْ ، « انْصُرِنْ » . وقِسْ على هذا نَظائِرَهُ .

قوله : (**فِعْلَ جماعةِ الذُّكُورِ**) إضافةُ الجماعةِ إلى الذّكور بيانيةٌ وإن كانت خلاف الأصل[1] ، فلا تغفل في التّرجمة كغيرك .

قوله : (**مؤكّدا بالنّون الثّقيلة**) أي : مؤكّدا جزء مدلوله[2] الذي هو الطلب ، فلا إشكال .

---

(١) لأنّ الأصل هو اللامية . (الخادم علي السلطي) .

(٢) بذكر الكلّ وإرادة الجزء منه على المجاز المرسل . (الخادم علي السلطي) .

[اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرّد]

وأما اسْمُ الفاعلِ والمفعُولِ من الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ . فالأكثرُ أنْ يَجيءَ اسْمُ الفاعِلِ منهُ على وزن « فاعِل » ، تقولُ : « نَاصِرٌ ، نَاصِرَانِ ، نَاصِرُونَ » ، « نَاصِرَةٌ ، نَاصِرَتَانِ ، ونَاصِرَاتٌ ، ونَوَاصِرٌ » .

والأكثرُ أنْ يَجيءَ اسْمُ المفعولِ منهُ على « مَفْعُول » ؛ تقُول : « مَنْصُورٌ ، مَنْصُورانِ ، مَنْصُورُونَ » ، « مَنْصُورَةٌ ، مَنْصُورتانِ ، مَنْصُوراتٌ ، ومَناصِيرُ » . وتقول : « مَمْرُورٌ به ، مَمْرُورٌ بِهِما ، مَمْرُورٌ بِهِمْ » ، « مَمْرُورٌ بها ، مَمْرُورٌ بهما ، مَمْرُورٌ بِهِنَّ » ، « مَمْرُورٌ بكَ ، مَمْرُورٌ بكُما ، مَمْرُورٌ بِكُمْ » ، « مَمْرُورٌ بِكِ ، مَمْرُورٌ بِكُما ، مَمْرُورٌ بِكُنَّ » « مَمْرُورٌ بِي ، مَمْرُورٌ بِنَا » .

قوله : (**فالأكثر**) وسيجيء له المحترز عنه بقوله : (وفعيل قد يجيء إلخ) لكن تمام البسط في « غاية التّصريف » ونحوه ، فلا تكسل .

قوله : (**تقول : ناصر ، ناصران إلخ**) هذه وأمثالها محكيّة على أوّل أحوالها ، فلا يَرِدُ أنّ المفعول مرفوعٌ .

فَتُثَنِّي وتَجْمَعُ وتُذَكّرُ وتُؤَنِّثُ الضَّميرَ فيما يَتَعدَّى بِحرفِ الجر لا اسْـم المفعـولِ . و« فَعِيـل » قَـدْ يَجِـيءُ بِمعنـى « الفاعِلِ » ؛ كـ« الرَّحِيمِ » بمعنى « الرّاحِمِ » ، وبمعنى المَفعُولِ ؛ كـ« القَتِيلِ » بمعنى « المَقْتُولِ » .

[اسم الفاعل والمفعول ممّا زاد على الثّلاثة]

وأمّا ما زادَ على الثَّلاثةِ . . فالضّابِطُ فيهِ أنْ تَضَعَ في مُضارِعِهِ الميمَ المَضْمُومَةَ ، مَوضِعَ حرفِ المُضارَعَةِ ، وتَكْسِرَ ما قَبلَ آخِرِهِ في الفاعِلِ وتَفْتَحَهُ في المفعُولِ ؛ نَحْوُ : « مُكْـرِم ، ومُكْـرَم » ، و« مُـدَحْـرِج ، ومُـدَحْـرَج » ، و« مُسْتَخْرِج ، ومُسْتَخْرَج » . وقَد يَسْتَوي لَفْظُ اسْمِ الفاعِلِ واسْـمِ المفعُـولِ فـي بعـضِ المَـواضِـعِ كـ« مُجـاب » ، و« مُنْجـاب ، و« مُخْتـار » ، و« مُنْقـادٌ » ، و« مُضْطَـرّ » ،

قوله : (**فتُثَـنَّى وتُجْمَعُ إلخ**) أي : تأتي بضمير التّثنية وضمير الجمع إلخ ، وإلا : فالضّمير لا يثنّى ولا يجمع[1] بل جميع صيغ الضّمائر موضوعة برأسها ولا تصرّف فيها .

---

(١) لأنّ التثنية والجمع من خواصّ المعرب . (الخادم علي السلطي) .

و« مُنْصَبّ ، ومُنْصَبٌّ فيهِ » ، و« مُنْجاب ، ومُنْجاب عنهُ » ، ويَختلفُ في التَّقديرِ .

فصل في المضاعف

ويُقالُ لهُ : الأصَمُّ لشدّته .

وهو من الثُّلاثيُّ المُجَرَّدُ ، والمَزيدُ فيهِ : ما كانَ عَينُهُ ولامُـهُ مِـنْ جِنسٍ واحـدٍ ؛ كـ« رَدَّ » ، و« أَعَـدَّ » ؛ فـإنَّ أصْلَهما : رَدَدَ ، وأَعْدَدَ ، فأسكنت الدال الأولى ، وأدغمت في الثانية .

قوله : (**فصل**) إذا فرغنا من السّالم فقد حان أن نشرع في غيره ، فنقول : قد تبيّن من تعريف السّالم أنّ غير السّالم ثلاثة ، وهي المضاعف ، والمعتلّ والمهموز ، والمصنّف ذكرها في ثلاثة فصول مقدّما المضاعف إلخ .

قوله : (**المضاعف**) هو بمعنى المضاعف فيه على الحذف والإيصال[1] وإن كان سَماعيا[2] ، وإلاّ فما ضُوعِف

---

(١) ومثله المعتلّ والمهموز .(منه) .

(٢) وفيه نظر ؛ لأن ذكر الجزء وإرادة الكلّ كثير في كلام العرب ، وههنا كذلك كما يفهم من « دينقوذي » ، فأين الارتكاب إلى ما لم يسمع . (محمّد =

ومِن الرُّباعيِّ : ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ واحدٍ ، وكذلكَ عَينُهُ ولامُهُ الثّانيةُ مِن جِنسٍ واحدٍ ، ويُقالُ لهُ المُطابَقُ أيضاً ؛ نحْوُ : « زَلْزَلَ ، يُزَلْزِلُ ، زَلْزَلَةً ، وزِلْزالاً » . وإنَّما أُلْحِقَ المُضاعَفُ بالمُعْتَلاّتِ ؛ لأنَّ حَرْفَ التَّضْعيفِ يَلْحَقُهُ الإبدالُ ؛ كقولِهِمْ : « أمْلَيْتُ » بمعنى أمْلَلْتُ ، والحَذفُ ؛ كقَولِهِم : « مسْتُ » ، و« ظلْتُ » بفتحِ الفاءِ وكَسرِها فيهما ، و« أحَسْتُ » ؛ أي : مَسِسْتُ ، وظَلِلْتُ ، وأَحْسَسْتُ .

هو الجزءُ لا الكلُّ مع أنّه لا يرتكب المجاز إلا عند تعذّر الحقيقة ، فتأمّل .

قوله : (**وإنّما ألحق المضاعف بالمعتلات**) أي : شبّهه بها في كونه غير سالم ومشبّهه بها هو المصنّف ، ومثله إن أريد التّشبيه الالتزامي ، وغيره إن أريد الصّريحي .

= القحي) . وبين مقولي الأستاذ والقحي بون بعيد ، فلا تغترّ بمثله وإنّ كون الحذف والإيصال سماعيا نادر على علم . (خليل الأنغدي) .

[الإدغام]

والمُضـاعَـفُ يَلحَقُـهُ الإدغـامُ وهـو : أنْ تُسْكـنَ الأوّلَ وتُدْرِجه في الثّاني ويُسَمَّى الحرفُ الأوَّلُ مُدغَماً ، والثاني مُدغَماً فيهِ . والإدغام واجِبٌ في نَحْوِ : « مَدَّ ، يَمُدُّ » ، و« أعَدَّ ، يُعِدُّ » ، و« اعْتَدَّ ، يَعْتَدُّ » ، و« انْقَدَّ ، يَنْقَدُّ » ، و« اسْوَدَّ ، يَسْوَدُّ » ، و« اسْوادَّ ، يَسْوادُّ » ، و« اسْتَعَدَّ ، يَسْتَعِدُّ » ، و« اطْمَأَنَّ ، يَطْمَئِنُّ » ، و« تَمادَّ ، يَتَمادُّ » .

قوله : (**والمضاعف يلحقه الادغام**) أي : يوجد فيه بعد وجوده ذاتا[1] ومعه زمانا وكذا الحذف ، فتنبّه لها أيّها الفاضل .

قوله : (**واجب في نحو : مدّ إلخ**) أي : فيها وأمثالها أو « النحو » زائدة وما بعده عبارة عن كلّ ما يوافقه في الوزن[2] والنّوع[3] ومثله مثله ، فاحفظه .

---

(١) فللمضاعف تقدّم من الإدغام . (الخادم علي السلطي) .
(٢) أي في كونه على فعل ، يفعل . (الخادم علي السلطي) .
(٣) أي في كونه ماضيا أو مضارعا . (الخادم علي السلطي) .

وكذا هذهِ الأفعالُ إذا بَنيتَها للمَفعُولِ ؛ نحوُ : « مُدَّ ، يُمَدُّ » ؛ وقس على هذا نَظائِرَهُ ، وفي نحوِ « مَدٍّ » مَصْدَراً . وكذلكَ إذا اتَّصلَ بالفِعلِ ألِفُ الضَّميرِ ، أو واوُهُ ، أو ياؤُهُ ؛ نحوُ : « مُدَّا ، مُدُّوْا ، مُدِّي » . والإدغامُ مُمْتَنِعٌ في نحوِ : « مَـدَدتُ ، ومَـدَدْنـا ، ومَـدَدْتَ » . . . إلـى « مَـدَدتُّـنَّ » ، و« مَدَدْنَ » ، و« يَمْدُدْنَ » ، و« تَمْدُدْنَ » ، و« امْدُدْنَ » ، و« لا تَمْدُدْنَ » .

وجائزٌ إذا دَخلَ الجازِمُ على فِعْلِ الواحِدِ ، فإنْ كان مَكسُـورَ العَيـنِ كـ« يَفِـرُّ » ، أو مَفتُـوحَـهـا كـ« يَعَـضُّ » ؛

قوله : (**إذا بنيتها للمفعول**) لعلّ المراد بالبناء فيه ، وفي نحوه القراءة على تلك الكيفية لا الوضع كذلك كما هو المعنى الحقيقي للبناء إذ الواضع هو الله تعالى لا غير ولكن يمكن إطلاقه على غيره تعالى مجازا لكن بابه محتاج إلى المفتاح .

قوله : (**وجائز إذا دخل الجازم إلخ**) المراد بالدُّخُول هنا هو الذّكر في الأوّل حقيقة أو حكما .

فتقولُ : « لمْ يَفِرَّ » ، و« لمْ يَعَضَّ » بكسرِ اللاّمِ وفتحِها ، وتقولُ : « لمْ يَفْرِرْ » ، و« لمْ يَعْضَضْ » . وهكذا حُكمُ « يَقْشَعِرُّ » ، و« يَحْمَرُّ » ، و« يَحْمارُّ » . وإنْ كانَ العينُ من المُضارِعِ مَضْمُوماً . . فيَجُوزُ فيهِ الحركاتُ الثَّلاثُ معَ الإدغامِ، وفَكُّهُ ؛ تَقُولُ : « لمْ يَمُدَّ » بحركاتِ الدّالِ ، و« لمْ يَمْدُدْ » .

وهكذا حُكمُ الأمرِ ؛ فتقولُ : « فِرَّ » ، و« عَضَّ » بكسرِ اللاّمِ وفتحِها . وإنْ كانَ مضمُومَ العينِ . . فتقولُ : « مُدَّ » بحركاتِ الدّالِ، و« امْدُدْ » . وتقولُ في اسْمِ الفاعِلِ : « مَادٌّ، مَادَّانِ ، مَادُّونَ » ، « مادَّةٌ ، مادَّتانِ ، مَادَّاتٌ ، ومَوَادُّ »، وتقول في اسم المفعولِ: « مَمْدُود » كـ« مَنْصُور » .

قوله : (**والألف حينئذ**) أي : حين إذا كان أحدَ الأصول التي تقابل إلخ كما مرّ ، فلا يرد أنّ الألف ليست بأصلية بل منقبلة كما أورده[1] المرحوم حديث المَجدِيّ رحمه الله تعالى .

---

(١) أي : باعتبار الصيرورة والأوّل كما في ﴿إنّي أراني أعصر خمرا﴾ وإلا فلا معنى لكون الألف أحد الأصول مع اعتبار معنى قوله : (تكون منقلبة عن واو أو ياء) والله أعلم . (حديث المَجدِيّ) .

فصل في المعتلّ

المُعْتَلُّ : هو ما كانَ أحَدُ أُصُولِهِ حَرفَ عِلَّةٍ ؛ وهيَ الواوُ والياءُ والألفُ ، وتُسَمَّى : حُروفَ المَدِّ واللّينِ . والألفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عن واوٍ أو ياءٍ .

وأنواعُهُ سبعةٌ :

الأوّل : المُعتَلُّ الفاءِ ، ويُقالُ لَهُ : المِثالُ ؛ لِمُماثَلَتِهِ الصَّحيحَ في احْتمالِ الحركاتِ . أمّا الواوُ فتُحذَفُ مِن الفعلِ المُضَارعِ الّذي على يَفْعِلُ بكَسْرِ العينِ ،ومِن مَصدَرِهِ الذي على « فِعْلَة » بكسرِ الفاءِ وتُسْلَّمُ في سائرِ تَصارِيفهِ ؛ وتقولُ : « وَعَدَ ، يَعِدُ ، عِدَة ، ووَعْداً » ، فهو « واعِدٌ » ، وذاك « مَوْعُودٌ » ، والأمرُ « عِدْ » ، والنَّهيُ « لا تَعِدْ » . وكذلكَ : وَمِقَ ، يَمِقُ ، مِقَةً . فإذا أُزيلتْ كَسْرةُ ما بعدَها أُعيدَتْ الواوُ المحذوفةُ ؛ نحوُ : « لَمْ يُوعَدْ » .

وتَثْبُتُ في « يَفْعَلُ » بالفتح كـ« وَجلَ ، يَوْجَلُ » ، والأمرُ منه : « ايْجَلْ » ؛ أصلُهُ : اِوْجَلْ قُلِبَتِ الواوُ ياءً ؛ لِسُكُونِها وانْكِسارِ ما قَبلَها .

قوله : (**لسكونها وانكسار ما قبلها**) هذا وأمثاله من

فإنِ انْضَمَّ ما قَبلَها . . عادتِ الواوُ ؛ تقولُ : يا زيدُ ايْجَلْ ؛ تُلفَظُ بالواوِ وتُكتبُ بالياءِ .

وتَثبُتُ في « يَفْعُلُ » بالضَّمِّ كـ« وَجُهَ » ، والأمرُ « اوْجُهْ » ، والنَّهيُ « لا تَوْجُهْ » . وحُذفَتِ الواوُ مِن « يَطَأُ » ، و« يَسَعُ » ، و« يَضَعُ » ، و« يَقَعُ » ، و« يَدَعُ » ، و« يَهَبُ » ؛ لأنَّها في الأصلِ : « يَفعِلُ » بالكسر ؛ فَفُتِحت العينُ لِحرفِ الحلقِ ، وحُذِفَتْ مِنْ يَذَرُ لِكَونِهِ بمعنى يَدَعُ .

وأماتُوا ماضي « يَدَعُ » و« يَذَرُ » وحَذْفُ الفاءِ دليلٌ على

نحو : لتحرّكها وانفتاح ما قبلها إلخ من العلل المجازية ، والحقيقيّة هي التعسّر والتعذّر والثِّقَلُ أو اللاّم للوقت ، والعلّة مطويّة للتلازم ، فتدبّر .

قوله : (**فإن انضمّ**) هو على بناء المعلوم ؛ لأن « انفعل » لازم إلا إذا كان مجرّده متعدّيا إلى غير واحد فيتعدّى ، فاحذر ما اشتهر على ألسنة العوامّ من أنّ « انضم » على بناء المجهول ، وهكذا نظائره فلا تغفل .

قوله : (**وأماتوا ماضي يدع إلخ**) أي : تركوا استعماله إلا نادرا ؛ **لأنّ غالب القواعد مبنيّ على الغالب** ، فلا يرد

أَنَّهُ واوِيٌّ ، وأمّا الياءُ . . فتَثبُتُ على كُلِّ حالٍ ؛ نحو : « يَمُنَ ، يَيْمُنُ » ، و« يَئِسَ ، يَيْأَسُ » ، و« يَسَرَ ، يَيْسِرُ . » وتقولُ في « أَفْعَلَ » من اليائي : « أَيْسَرَ ، يُوسِرُ ، إيساراً » ، فهو « مُوسِرٌ » ذاك مُوتَسَرٌ ؛ أَصْلُهُ : مُيْسرٌ فقُلبتِ الياءُ واواً لِسُكُونها وانْضِمامِ ما قبلَها .

وفي « افْتَعَلَ » منهما ؛ نحوُ : « اتَّعَدَ : يَتَّعِدُ » ، فهو « مُتَّعِدٌ » ، وذاك « مُتَّعَدٌ » و« اتَّسَرَ ، يَتَّسِرُ ، اتّسَاراً » ، فهو « مُتَّسِرٌ » وذات متسر ، ويُقالُ : « ايْتَعَدَ ، ياتَعِدُ » ، فهو « مُوْتَعِدٌ » وذاك « مُوتَعَدٌ » ، و« ايتَسَر ، ياتَسرُ » ، فهو « مُوتَسِر » وذاك « موتسر به » ، وهذا مَكانٌ « مُوتَسَرٌ فيه » . وحُكمُ « وَدَّ ، يَوَدُّ » كَحُكمِ « عَضَّ ، يَعَضُّ » ، . . . .

ما أورده[1] ولا يلزم وجودُ مضارعٍ بلا ماضٍ .

قوله : (**وفي افتعل منهما تقلبان وتدّغمان إلخ**) هذا مخصّص قاعدة قلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فتنبّه .

قوله : (**وهذا مكان إلخ**) جزء من مقول القول .

---

(١) أي ما أورده صاحب الإظهار وغيره . (عُمَرلْمُحَمَّد)

وتقولُ في الأمر : « ايْدَدْ » ؛ كـ« اعْضَضْ » .

النوع الثاني : المُعتَلُّ العَينِ ، ويُقالُ له الأجْوَفُ وذُو الثَّلاثةِ ؛ لِكَوْنِ ماضِيهِ على ثلاثةِ أَحرُفٍ إذا أخْبَرْتَ عَن نَفْسِكَ نَحْوُ : « قُلْتُ » ، و« بِعْتُ » ، فالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَينُهُ في الماضي أَلِفاً سَواءٌ كانَ واواً أو ياءً لِتَحَرُّكِهِما وانْفِتاحِ ما قَبْلَهُما ؛ نحوُ : « صانَ » ، و« باعَ » . فإنِ اتَّصَلَ بهِ ضَميرُ المُتَكَلِّمِ أو المُخاطَبِ أو جَمْعِ المُؤنَّثةِ الغائبة . . نُقِلَ « فَعَلَ » من الواوي إلى « فَعُلَ » ومن اليائي إلى « فَعِل » دلالةً عليهما ، ولَمْ يُغَيَّرْ « فَعُلَ » ولا « فَعِلَ » إذا كانا أصْلِيَّيْنِ ، ونقلت الضَمَّةُ والْكَسْرَةُ إلى الفاءِ ؛ وحُذِفَتِ العينُ لالْتِقاءِ

قوله : (**إذا أخبرتَ عن نفسك**) وكذا في نحو الاستفهام نحو : « أَكُنْتَ » ، وفي صيغ الخطاب مطلقا فهو مثال ، وكذا الكلام في باب النّاقص ، فلا إشكال .

قوله : (**لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما إلخ**) قد مرّ الكلامُ عليه وفي نظائره من جهة العليّة وأيضا ليس المراد بها وقوعها بالفعل بل بالقوّة باقتضائها القياس ، فلا إشكال ، فاحفظه فإنّه نفيس .

السَّاكِنَيْنِ ؛ فتقول : « صانَ ، صانا ، صانُوا » ، « صانَتْ ، صانَتا ، صُنَّ » ، « صُنْتَ ، صُنْتُما ، صُنْتُمْ » ، « صُنْتِ ، صُنْتُما ، صُنْتُنَّ » ، « صُنْتُ ، صُنَّا » ، وتقولُ في اليائي : « باعَ ، باعا ، باعُوا » ، « باعَتْ ، باعَتا ، بِعْنَ » ، « بِعْتَ ، بِعْتُما ، بِعْتُمْ » ، « بِعْتِ ، بِعْتُما ، بِعْتُنَّ » ، « بِعْتُ ، بِعْنا » .

وإذا بَنَيتَهُ للمفعُولِ . . كَسَرتَ الفاءَ من الجميعِ ، فقُلْتَ : « صِينَ » إلخ ، واعْتِلالُهُ بالنَّقْلِ والقَلْبِ ، و« بِيْعَ » ، واعْلالُهُ بالنَّقلِ .

وتقُول في المضارعِ : « يَصُونُ » ، و« يَبِيعُ » ؛ وإعْلالُهُما بالنَّقلِ ، و« يَخافُ » ، و« يَهابُ » ؛ وإعْلالُهُما بالنَّقلِ والقَلْبِ .

[دخول الجازم على الأجوف]

ويَدخُلُ الجازمُ على المُضارِعِ ، فَيَسْقطُ العينُ ، إذا سَكَنَ ما بعدَها ، ويَثْبُتُ إذا تَحرَّكَ ما بعدَها ؛ تقُولُ : « لَمْ يَصُنْ ،

قوله : (فَيَسْقُطُ الْعَيْنُ) بفتح الياء وضمّ القاف بقرينة قوله : (ويَثْبُتُ) الآتي ، وبقرينة أنّ عمل الجازم في الآخر

لمْ يَصُونا ، لمْ يَصُونُوا » ، « لمْ تَصُنْ ، لمْ تَصُونا ، لمْ يَصُنَّ » ، « لمْ تَصُنْ ، لمْ تَصُونا ، لمْ تَصُونُوا » ، « لمْ تَصُوني ، لمْ تَصُونا ، لمْ تَصُنَّ » ، « لمْ أَصُنْ ، لمْ نَصُنْ » .

وهكذا قياسُ : « لمْ يَبِعْ ، لمْ يَبيعا ، لمْ يَبيعُوا » إلخ ، « ولمْ يَخَفْ ، لمْ يَخافا ، لمْ يَخافُوا » . وقِسْ عليهِ الأمرَ ؛ نحوُ: « صُنْ ، صُونا ، صُونُوا »، « صُونِي، صُونا ، صُنَّ ».

[دخول نون التأكيد على الأجوف]

وبالتَّأكيدِ : « صُونَنَّ ، صُونانِّ ، صُونُنَّ » ، « صُونِنَّ ، صُونانِّ ، صُنْنانِّ » ، وبالخفيفةِ « : صُونَنْ ، صُونُنْ ،

ليس إلا ، فتبعّدْ عمّا تداولته الألسنةُ واعتادتْ عليه[1] ، فإنّه من عدم التّأمُّل ، والله تعالى أعلم .

قوله : (صُنْنَانِّ) هذه النّسخةُ إمّا مبنيّةٌ على ما ذهب إليه البعضُ من جواز كتابة المشدّدة حرفين إذا لم يكونا في كلمة ولو في نحو : « فَتَتْتُ »[2] ، وأمّا الفكّ . فلا قائلَ له فيما

---

(١) من قراءة « يسقط » على أنّه من باب الإفعال . (عُمَرلْمُحَمَّد) .

(٢) لكن البعض يكتب في مثل « فَتَتْتُ » بثلاث تائات ، راجع « جاربردي » ، و« وافية » من الخطّ ، و« شرح المراح » من المضاعف . (منه)

صُونِنْ » ، و« بِعْ ، بِيعا ، بِيعُوا » ، « بِيعِي ، بِيعا ، بِعْنَ » ، و« خَفْ ، خافا ، خافُوا » ، « خافِي ، خافا ، خَفْنَ » . وبالتأكيدِ : « بِيعَنَّ ، بِيعانِّ ، بيعُنَّ » ، « بيعِنَّ ، بِيعانِّ ، بِعْنانِّ » ، و« خافَنَّ ، خافانِّ ، خافُنَّ » ، « خافِنَّ ، خافانِّ ، خَفْنَانِّ » . وكذا تقول في الخفيفة : « صُونَنَّ » ، « بِيعَنَّ » ، « خَافَنْ ». . إلى الآخر .

[مزيد الثلاثي الأجوف]

ومزيد الثلاثي لا يعتلّ منه إلا أربعة أبنية ، وهي : « أَجَابَ ، يُجِيبُ ، إِجَابَة » ، والأصل إجواباً ، اعتلّ بالنقل والقلب ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما وعوّض منه التاء ، و« اسْتَقَامَ ، يَسْتَقِيمُ ، اسْتِقَامَة » ، و« انقاد ، ينقاد ، انقيادا » ، و« اختار ، يختار ، اختيارا » .

وإذا بنيتها للمفعول. . قلت : « أُجِيبَ ، يُجَابُ » ، و« اسْتُقِيمَ ، يُسْتَقَامُ » ، و« انقيد ، ينقاد » ، و« اختير ، يختار » .

اطّلعتُهُ ، وإمّا سَهْوٌ من قلمِ النّاسخ ، والصّحيحةُ « صُنَّانِّ » كما في النُّسَخ المصحَّحة .

والأمر منها « أجب ، أجيبا ، أجيبوا » ، و« استقم ، واستقيما ، استقيموا » ، و« انقد ، انقادا ، انقادوا » ، و« اختر ، اخترا ، اختاروا » .

ويصحّ نحو : « قوّل » ، و« تقوّل » ، و« قاول » ، و« تقاول » ، و« زيّن » ، و« تزيّن » ، و« ساير » ، و« تساير » ، و« اسودّ » ، و« ابيضّ » ، و« ابياضّ » ، وكذا سائر تصاريفها .

[اسم الفاعل والمفعول من الأجوف]

واسم الفاعل من الثلاثي المجرّد يعتلّ بالهمزة عينه كـ« صَائِنٌ » ، و« بَائِعٌ » . ومن المزيد فيه يعتلّ بما اعتلّ به المضارع ؛ كـ« مُجِيبٌ » ، و« مُسْتَقِيمٌ » ، و« مُنْقَادٌ » ، و« مُخْتَارٌ » .

واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتلّ بالنقل ، وبالحذف ؛ كـ« مَصُونٌ » ، و« مَبِيعٌ » .

قوله : (**يعتلّ بالهمزة عينُه**) أي : تغيّر أو تتغيّر بقلبها همزة ، وهكذا إلى كذا .

والمحذوف واو المفعول عند سيبويه ، وعين الفعل عند أبي الحسن الأخفش . وبنو تميم يثبتون الياء ، ويقولون : « مبيوع » . واسم المفعول من المزيد فيه يعتلّ بالنقل وبالقلب ، إن اعتلّ فعله ؛ كـ« مجاب » ، و« مستقام » ، و« منقاد » ، و« مختار » .

والثّالث : المُعْتَلُّ اللاّم ، ويُقالُ لهُ النّاقِصُ وذُو الأربعةِ لكَونِ ماضيهِ على أربعةِ أحرفٍ إذا أخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ .

فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ الواوُ والياءُ منه ألفاً إذا تَحَرَّكَتَا وانْفَتَحَ ما قَبلَهُما ؛ كـ« غَزَا » ، و« رَمَى » ، و« عَصًا » ، و« رَحًى » .

وكذلكَ الفعلُ الزّائِدُ على الثّلاثة كـ« أعْطَى » ، و« اشْتَرَى » ، و« اسْتَقْصَى » ، واسْمُ المفْعُولِ مِنْهُ كـ« المُعطَى » ، و« المُشْتَرَى » ، و« المُسْتَقْصَى » .

وكذلكَ إذا لَمْ يُسَمَّ الفاعلُ منَ المُضارعِ ؛ . . . .

قوله : (**عند سيبويه**) أي : في مذهبه ، وعليه فقس .

قوله : (**إذا لم يسم الفاعل من إلخ**) لعلّ « من » هنا بمعنى « اللام » والجاري والمجرور حال من الفاعل، فتأمّل.

كقَولكَ : « يُعْطَى » ، و« يُغْزَى » ، و« يُرْمَي » .

وأمَا الماضِيْ فتُحْذَفُ اللاّمُ منهُ في مِثالِ « فَعَلُوا » مُطْلَقاً ، وفي مثال « فَعَلَتْ » و« فَعَلَتَا » إذا انْفَتَحَ العين ، وتَثْبُتُ في غَيرِهما ؛ فتقُولُ : « غَزَا ، غَزَوَا ، غَزَوْا » ، « غَزَتْ ، غَزَتـا ، غَـزَوْنَ » ، « غَـزَوْتَ ، غَـزَوْتُمـا ، غَـزَوْتُـمْ » ، « غَزَوْتِ ، غَزَوْتُما ، غَزَوْتُنَّ » ، « غَزَوْتُ ، غَزَوْنا » ، و« رَمَـى ، رَمَيـا ، رَمَـوا » ، « رَمَـتْ ، رَمَتـا ، رَمَيْـنَ » ، « رَمَيْتَ ، رَمَيْتُما ، رَمَيْتُمْ » ، « رَمَيْتِ ، رَمَيْتُما ، رَمَيْتُنَّ » ، « رَمَيْتُ ، رَمَيْنا » ، و« رَضِيَ ، رَضِيا ، رَضُوْا » « رَضِيَتْ ، رَضِيَتـا ، رَضِيْـنَ » ، « رَضِيـتَ ، رَضِيتُمـا ، رَضِيتُـمْ » ، « رَضِيـتِ ، رَضِيتُمـا ، رَضِيتُـنَّ » ،« رَضِيـتُ ، رَضِينـا » ، وكذلكَ : « سَرُوَ ، سَرُوَاْ ، سَرُوْا » ، « سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُونَ » ، « سَرُوتَ ، سَرُوتُمَا ، سَرُوتُمْ » ، « سَرُوتَ ، سَرُوتُمَا ، سَرُوتُنَّ » ، « سَرُوتُ ، سَرُونَا » .

وإنَّما فَتَحْتَ ما قَبْلَ واوِ الضَّميرِ في « غَزَوْا » ، . . . . .

قوله : (**وإنّما فتحت ما قبل إلخ**) ظرف لكان المقدّر أي : ما كان قبل إلخ ، فاحفظه فإنّه كثير الوقوع .

و« رَمَوْا » ؛ وضَمَمْتَ ما قبلَها في « رضُوا » ؛ و« سَرُوْا » ؛ لأنَّ واوَ الضَّميرِ إذا اتَّصَلَتْ بالفعلِ النّاقِصِ بعدَ حَذْفِ اللاّمِ فإنِ انْفَتَحَ ما قَبلَها أُبْقِيَ على الفتحةِ ، وإنْ ضُمَّ أو كُسِرَ ضُمَّ . وأَصْلُ « رَضُوْا » : رَضِيُوْا نُقلتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الضّادِ وحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ .

[الفعل المضارع من الناقص]

وأمّا المُضارِعُ . . فَتَسْكُنُ الواوُ والياءُ والألفُ منهُ في الرفعِ وتُحْذفُ في الجَزْمِ . وتُفْتَحُ الواوُ والياءُ في النَّصْبِ وتَثْبُتُ الألِفُ في حال النَّصْبِ كما في الرَّفْعِ . ويُسْقِطُ الجازِمُ والنّاصِبُ النُّوناتِ سِوى نُونِ الجماعةِ المُؤَنَّثِ ؛ فتقُولُ : « لَمْ يَغْزُ ، لَمْ يَغزُوَا ، لمْ يَغْزُوْا » ، « لَمْ تَغْزُ ، لَمْ تَغْزُوَا ،

قوله : (**وأصل « رَضُوا » : رَضِيُوا**) أي : ما يقتضي القياس أن يكون « رَضُوا » عليه لا ما كان عليه بالفعل كما مرّ نظيرُه ، فلا تغفل في مثله .

قوله : (**فتقول : « لم يَغْزُ »**) من هنا إلى و« لم يَرْمِ » مفعول به أو مفعول مطلق على اختلاف فيه بتأويل هذا اللّفظ ، وما بعده معطوف عليه كذلك ، فقس عليه مثله .

لمْ يَغْزُوْن » ،« لَمْ تغْزُ ، لَمْ تَغْزُوَا ، لمْ تَغْزُوْا » ، « لَمْ تغْزِي ، لَمْ تغْزُوَا ، لمْ تَغْزُوَنَ » ، « لَمْ أَغْزُ ، لَمْ نَغْزُ » ، و« لمْ يَرْمِ ، لمْ يَرْمِيا ، لمْ يَرْمُوا » ، و« لمْ يَرْضَ ، لمْ يَرْضَيَا ، لمْ يَرْضَوا » ، و« لَنْ يَغْزُوَ » ، و« لَنْ يَرْمِيَ » ، و« لنْ يَرْضَى » . وتَثْبُتُ لامُ الفِعلِ في فِعْلِ الاثْنَيْنِ وجَماعَةِ الإناثِ ، وتُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَماعَةِ الذُّكُورِ وفِعْلِ الواحِدَةِ المُخاطَبَةِ ؛ فتَقُولُ« :يَغْزُوْ ، يَغْزُوَانِ ، يَغْزُونَ » ، « تَغْزُوْ ، تَغْـزُوَانِ ، يَغْـزُونَ » ، « تَغْـزُوْ ، تَغْـزُوَانِ ، تَغْـزُوْنَ » ، « تَغْزِيْنَ ، تَغْزِيانِ ، تَغْزُوْنَ » ، « أَغْزُوْ ، نَغْزُو » .

ويَسْتَوي فيهِ لَفْظُ جَماعَةِ الذُّكُورِ والإناثِ في الخِطابِ والغَيبَةِ جَميعاً ؛ ويَختلفُ التَّقديرُ فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ : « يَفْعُونَ ، و« تَفْعُونَ » ، ووَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ « يَفْعَلْنَ ،

فائدة : حذف لام الفعل بالجازم يسمّى إعلالا كحذف حرف العلة مطلقا بغيره ، فلا تغفل .

قوله : (**وتَثْبُتُ**) موافقة المتعاطفين في التّعدية واللّزوم هي الأولى ، ففي « تثبت » مع « يحذف » وجهان ، فقِسْ عليه العثائر .

و« تَفْعَلْنَ » . وتقولُ : « يَرْمِي ، يَرْمِيانِ ، يَرْمُونَ » ، « تَرْمي ، تَرْمِيانِ ، يَرْمِينَ » ، « تَرْمِي ، تَرْمِيانِ ، تَرْمُونَ » ، « تَرْمِينَ ، تَرْمِيانِ ، تَرْمِينَ » ، « أَرْمِي ، نَرْمِي » ، وأَصْلُ : « يَرْمُونَ » : يَرْمِيُونَ ؛ فَفُعِلَ بهِ ما فُعِلَ بـ« رَضُوْا » .

وهكذا حُكْمُ كُلِّ ما كانَ قَبْلَ لامِهِ مَكْسُوراً كـ« يَهْدِي » ، و« يُناجِي » ، و« يَرْتَجِي » ، و« يَنْبَرِي » ، و« يَسْتَدْعِي » ، و« يَرْعَوِي » ، و« يَعْرَوْرِي » .

وتقول : « يَرْضَى ، يَرْضَيانِ ، يَرْضَوْنَ » ، « تَرْضَى ، تَرْضَيَانِ ، يَرْضَينَ » ، « تَرضَى ، تَرْضَيانِ ، تَرْضَوْنَ » ، « تَرْضَينَ ، تَرْضَيانِ ، تَرْضَيْنَ » ، « أَرْضَى ، نَرْضَى » ، وهكذا قِياسُ كلّ ما كان قبل لامه مفتوحا ؛ نحو : « يَتَمَطَّى » ، و« يَتَصابَى » ، و« يَتَصَدَّى » ، و« يَتَقَلْسَى » .

قوله : (**ففعل به**) الباء في الموضعين إما للظّرفيّة أو للاختصاص ، وغيرُهما لا يخلو عن تعسُّفٍ .

قوله : (**وهكذا حكم**) أي : مثل هذا المذكور الذي هو حكم « يَرْمِي » إلخ (**حكم كلّ**) إلخ ، فلا تغترّ بظاهر عبارة « سعد » فإنّها بتقدير المضاف .

ولفظُ واحدةِ المُؤَنَّثِ في الخِطابِ كلفظِ الجمعِ المُؤَنَّثِ في بابِي « يَرْمِي » و« يَرْضَى » ؛ والتَّقْديرُ مُخْتَلِفٌ ؛ فَوَزْنُ الواحدةِ : « تَفْعِينَ » ، و« تَفْعَينَ » ؛ ووزنُ الجمعِ المؤنَّثِ : « تَفْعِلْنَ » ، و« تَفْعَلْنَ » .

[الأمر من الناقص]

والأمرُ منها : « أُغزُ ، أُغزُوَا ، أُغزُوْا » ، « أُغْزِي ، أُغْزُوَا ، أُغْزُونَ » . و« اِرْمِ ، ارْمِيا ، ارْمُوا » ، « اِرْمِي ، ارْمِيا ، ارْمِينَ » ، و« ارْضَ ، ارْضَيا ، ارضَوْا » ، « ارضَيْ ، ارضَيَا ، ارْضَينَ » . فإذا أدخلتَ عليهِ نُونَ التأكيدِ أُعيدتِ

قوله : (**في بابي « يَرْمِي » و« يَرْضَى »**) أي : ما كان على « يَفْعلُ » بكسر العين أو فتحها بقرينة قوله : (يَأْبَى) مع عدم اختصاص الحكم بهما .

قوله : (**والأمر منها « أُغْزُ » إلخ**) من هنا إلى قوله : (**فإذا إلخ**) خبر قوله : (**والأمر**) بتأويل هذا اللفظ ولا حاجة إلى تقدير العاطف[1] لا في الإفراد ولا في الأنواع

---

(١) ربط بعد العطف أي : خبر بعد العطف . (منه)

اللامُ المحذوفةُ ؛ فقلتَ : « أُغْزُوَنَّ ، أُغْزُوَانِّ » ، و« ارْمِيَنَّ ، ارْمِيَانِّ » ، و« ارْضَيَنَّ ، ارْضَيَانِّ » .

[اسم الفاعل والمفعول من الناقص]

واسمُ الفاعل منها : « غازٍ ، غازيانِ ، غازُونَ » ، « غازيةٌ ، غازيتانِ ، غازياتٌ ، وغوازٍ » . وكذلك « رامٍ » ، و« راضٍ » . وأصْلُ « غازٍ » : غازِوٌ ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها وانكسارِ ما قَبلَها كما قُلبتْ في « غُزِيَ » . ثمَّ قالوا : « غازيةٌ » ؛ لأنَّ المؤنَّثَ فرعُ المُذَكَّرِ والتّاءُ طارئةٌ .

لكنّه محتمل إن جعل الرَّبْطُ بعد العطف[1] ، فتأمّل .

قوله : (**واسم الفاعل**) مُبْتَدأٌ خبره « غاز » إلخ ، وكذلك « رَامٍ » و« رَاضٍ » بجعل الرّبط بعد العطف بقرينة مع قوله : (**منها**) .

قوله : (**وكذلك**) حال من « رَامٍ » ، و« رَاضٍ » على ما حقّق من وقوع الحال من جزء الخبر كما في قولهم : والنّون زائدة من قبلها ألف ، فتنبّه .

---

(١) عطف بعد الرّبط أي : عطف بعد الخبر . (منه)

وتقُولُ في المفعولِ من الواوي : « مَغْزُوٌّ » ؛ ومن اليائي : « مَرْمِيٌّ » ، والأصل : مَرْمُويٌ تُقلبُ الواوُ ياءً ويُكسرُ ما قَبلَها ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجْتَمعَتا في كلمةٍ واحدةٍ والأولى منهما ساكنةٌ قُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ . وتقولُ في « فَعُول » من الواوي : « عَدُوّ » ومن اليائي : « بَغِيٌّ » . وفي « فَعِيل » من الواوي : « صَبِيٌّ » ؛ ومن اليائي : « شَرِيٌّ » .

[المزيد فيه من الناقص]

والمَزيدُ فيه تُقلَبُ واوُهُ ياءً ؛ لأنَّ كُلَّ واوٍ إذا وقَعتْ رابعةً فصاعداً ولم يَكُنْ ما قَبلَها مَضْمُوماً قُلبتْ ياءً لثِقَلِ الكلمةِ ؛ فتقولُ : « أعْطَى ، يُعْطِي » ، و« اعْتَدَى ، يَعْتَدِي » ، و« اسْتَرْشَى ، « يَسْتَرْشِي » ، وتقولُ مع الضَّميرِ : « أَعْطَيْتُ » ، و« اعْتَدَيتُ » ، واسْتَرْشَيتُ » ، وكذلك : « تَغازَيْنا » ، و« تَراجَيْنا » .

قوله : (**وتقول في مفعول إلخ**) أي : قياسا وعلى أفصح اللغات وأكثرها ، فلا يرد نحو : « مغزيّ » و« معديّ » على بعض اللغات الفصيحة كما أشار إليه التفتازاني .

الـرابـع : **المُعْتَـلُّ العَيـنِ والـلاّمِ** ، ويُقـالُ لـهُ اللَّفيـفُ المَقْـرُونُ ؛ فتقُـولُ : « شَـوَى ، يَشْـوِي ، شَيّـاً » مِثْـلُ : « رَمَـى ، يَـرْمِـي ، رَمْيـاً » ، وقَـوِيَ ، يَقْـوَى ، قُـوّةً » ، و« رَوِى ، يَـرْوَى ، رَيَّـا » ؛ مثـلُ : « رضِـيَ ، يَـرْضَـى ، رَضْياً » فهوَ « رَيّان » ، وامرأةٌ رَيّا » مثلُ : « عَطْشان » ، و« عَطْشَـــى » ، و« أَرْوَى » كـ« أَعْطَـــى ، يُعْطِـــي » ، و« حَيِيَ ، يَحْيَا » كـ« رَضِيَ ، يَرْضَى » ، و« حَيَّ يَحْيَى ، حَياةً » فهُو « حَيٌّ » ، و« حَيَّا ، وحَيِيا » فَهُما « حَيّانِ » ، و« حَيَّـوْا ، وحَيِيُـوْا » فَهُـمْ « أَحْيـاءٌ » . ويَجُـوز : « حَيُـوا بالتَّخْفيفِ كـ« رَضُوا »، والأمرُ منهُ: « اِحْيَ » كـ« ارْضَ »، و« أَحْيَا ، يُحْيِيْ » ؛ كـ« أَعْطَى ، يُعْطِي » ، و« حَايَا ، يُحَايِي ، مُحَايَاةً » ، و« اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياءً » .

قوله : (**الرّابع المعتلّ العين واللام**) إطلاق المعتلّ العين على هذا باعتبار اعتلال عينه في نحو المصدر كـ« شيّا » ، وأما اللامُ. . فلا إشكال فيه ، وسيأتي ما ينفعه ويعمّه قدّام المهموز .

قوله : (**و« حَيِيُوا »**) لعلّ وجه جوازه تقوّي إحدى

والأمـرُ منـهُ : « اسْتَحْـيِ » ، ومنهـم مَـن يقُـولُ : « اسْتَحَـى ، يَسْتَحِـي ، اسْتَـحِ » ؛ وذلـكَ الحـذفُ لكثـرةِ الاسْتِعمالِ كما قالُوا لا « أَدْرِ » في لا « أَدْرِي » .

والخامس : **المُعْتَلُّ الفاءِ واللاّمِ** ، ويُقالُ لهُ اللَّفيفُ المَفْـرُوقُ فَتقُـولُ فـي « وَقَـى : يَقِـي » ، « وقـى ، وقَيَـا ، وَقَوْا » ، كرَمَى ، رَمَيَا ، رَمَوا » ، ويَقِيْ ، يَقِيانِ ، يَقُونَ » ، كـ« يَرْمِي ، يَرْمِيانِ ، يَرْمُونَ » ؛ وفي الأمرِ : « قِ » فيَصيرُ على حَرْفٍ واحِدٍ ؛ ويَلْزَمُهُ الهاءُ في الوقفِ نحوُ : « قِهْ ، قِيَا ، قُوْا » ، « قِيْ ، قِيا ، قِينَ » .

وتقُولُ في التَّأكيدِ : « قِيَنَّ ، قِيَانِّ ، قُنَّ » ، « قِنَّ ، قِيـانِّ ، قِيْنـانِّ » ، وبِـالخَفيفَـةِ : « قِيَـنْ » ، قُـنْ ، قِـنْ » . وتَقُـولُ : « وَجِـيَ ، يَـوْجَـى » ، كـ« رَضِـيَ ، يَـرْضَـى » ، والأمر : « اِيْجَ » كـ« ارْضَ » .

اليائين بالأخرى ؛ كما في « يَيْجِلُ » وأَصْلِ « قَوَّمَ » ، فلا يرد ما أورده الأُبْرِيّ رحمه الله تعالى .

قوله : (**والأمر منه « ق » فيصير إلخ**) ضمير « يصير » عائد إلى الأمر لا إلى « ق » ، فلا إشكال .

والسادس : **المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ** ؛ كَيَيْنَ وذلك في اسْمِ مَكانٍ ، ويَوْمٍ ، ووَيْلٍ ، ولا يُبْنَى منهُ الفِعْلُ .

والسابع : **المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ واللاّمِ** وذلكَ واوٌ وياءٌ لاسْمَيِ الحَرْفَينِ .

فصل في المهموز

حُكْمُ المَهمُوزِ في تَصاريفِ فِعْلِه كحُكْمِ الصَّحيحِ ؛ لأنَّ الهَمزةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ؛ لكنَّها قد تُخَفَّفُ إذا وَقعتْ غَيْرَ الأَوَّل ؛ لأنَّها حرفٌ شَديدٌ من أقصَى الحَلْقِ ؛ فتقولُ : « أَمَلَ ، يَأْمُلُ » ؛ كـ« نَصَرَ ، يَنْصُرُ » ، والأمْرُ : « أُوْمُلْ » بِقَلْبِ الهمزةِ واواً لأنَّ الهَمزتَينِ إذا الْتَقَتا في كَلمةٍ واحدةٍ وثانِيتُها ساكِنةٌ وَجَبَ قَلبُها بجِنسِ حَرَكةِ ما قَبْلَها نحْوُ : . . . .

قوله : (**السّادس : المعتلّ الفاء والعين إلخ ، السّابع المعتلّ الفاء والعين واللام**) إطلاق معتلّ الفاء والعين على الأوّل ، والمعتلّ الفاء على الثّاني حملا لهما على المعتلّ الفاء فقط والعين فقط مع اعتلال ما بني منه نادرا ؛ إذ

« أُوْمِنُ ، إيمانٌ » ، فإنْ كانتِ الأولَى هَمزةَ وَصْلٍ تَعُودُ الثّانيةُ هَمْزَةً عندَ الوَصْلِ إذا انْفَتَحَ ما قبلَها ؛ نحوُ : « وأْمُلْ » وحُذفتِ الهمزةُ في « خُذْ » ، وكُلْ » ، و« مُرْ » على غيرِ القِياسِ لِكَثْرةِ الاسْتِعْمالِ . وقد يَجِيءِ « مُرْ » على الأصْلِ عند الوَصْلِ كقولِهِ تعالى ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ ، و« أزَرَ ، بايزِرُ، و« هَنَأَ، يَهْنِئُ » كـ« ضَرَبَ ، يَضْرِبُ »، والأمرُ : « بإيزِرْ ». و« أَدُبَ، يَأْدُبُ »؛ كـ« كَرُمَ، يَكْرُمُ »، والأمرُ : « أُوْدُبْ »، و« سَأَلَ ، يَسْأَلُ » ؛ كـ« مَنَعَ ، يَمْنَعُ » ، والأمْر : « اسْأَلْ » . ويَجُوزُ بالتَّخْفيفِ : « سَالَ ، يَسَالُ ، سَلْ » .

لا يجب الاطّراد في وجه التّسميّة بل إطلاق المعتلّ على كلّ ما لا إعلال فيه حملا على ما هو فيه لذلك ، فتذكّر .

قوله : (**إذا انفتح ما قبلها**) هذا من قبيل قوله : في بابي (الأجوف) و(الناقص) : إذا أخبرت عن نفسك ، وقد مرّ الكلامُ عليه ، فاعتراض التّفتازاني على هذا دونه مبنيٌّ إما على الإغماض والذّهول بل هو عجيبٌ عن مثله ، فلعلّه مما أدرجه المحرّفون .

قوله : (**ويجوز بالتخفيف « سَالَ ، يَسَالُ ، سَلْ »**)

و« آبَ ، يَؤُوْبُ » ، و« سَاءَ يَسُوءُ » ؛ كـ« صَانَ يَصُونُ » .
وجَاءَ يَجِيْءُ »؛ كـ« كالَ يَكيلُ » ؛ فهو « ساءٍ » ، و« جاءٍ »،
و« أَسَاْ يأْسُوْ » ؛ كـ« دَعا ، يَدْعُو » . وأتَى يأتِي ؛ كـ« رَمَى
يَرْمِي » ، والأمرُ منه : « اِيتِ ، ومنهُمْ مَنْ يقُولُ : « تِ ؛
تَشبهاً له بـ« خُذْ » ، و« وَأَى ، يَئِي » كـ« وَقَى يقِي » ،
و« أَوَى ، يأْوِي ، أيّا » ؛ كـ« شَوَى يشوي شيّا » ؛ والأمرُ :
« إيْوِ » ، و« نأى ، ينْأَى » ؛ كـ« رعَى ، يرعَى » .

وكذا قِياسُ « رَأَى ، يَرْأَى » ، لكنَّ العربَ قد اجْتَمعتْ
على حَذْفِ الهمزةِ من مُضارِعهِ ؛ فقالوا : « يَرَى ، يَرَيانِ ،
يَرَوْنَ » ، « تَرَى ، تَرَيانِ ، يَرَيْنَ » ، « تَرَى ، تَرَيانِ ،
تَرَوْنَ » ، « تَرَيْنَ ، تَرَيانِ ، تَرَيْنَ » ، أَرَى ، نَرَى » .

واتَّفقَ في خِطاب المُؤَنَّثِ لفظُ الواحدةِ والجمعِ ، . . . .

وإيّاك أن تظنّ أنّ المراد بها كلّ ما يوازن منها من مهموز العين على وزن ما مرّ غير مرّة ، ويأتي كذلك فإنّ هذا القلب مع كونه شاذّا يختصّ بما سمع فيه ؛ لأنّ ما يخالف القياس يقتصر على مورد السّماع .

قوله : (**لفظ الواحدة والجمع**) ما قيل : المعطوف عليه

لكـنَّ وزنَ الـواحـدةِ : « تَفَيْـنَ » ، والجمـعِ : « تَفَلْـنَ » .

وإذا أَمَرتَ منهُ قلتَ على الأصلِ : اِرْءَ كـ« ارْعَ » ، وعلى الحذفِ « رَ » ويَلزَمُهُ الهاءُ في الوَقْفِ ؛ فتقول : « رَهْ ، رَيا ، رَوْا » ، رَيْ ، رَيا ، رَيْنَ » ، وبالتَّأكيدِ : « رَيَنَّ ، رَيَانِّ ، رَوُنَّ » ، « رَيِنَّ ، رَيَانِّ ، رَيْنَانِّ » ، وبالخفيفةِ : « رَيَنْ » ، رَوُنْ ، رَيِنْ » ، فهو « راءٍ ، رائيانِ ، رَاؤُون » ؛ كـ« راعٍ ، راعيانِ ، راعُونَ » ، وذاكَ مَرْئِيٌّ ؛ كـ« مَرْعِيّ » .

وبِناءُ « أَفْعَلَ » منهُ مُخالِفٌ لأَخَواتِهِ أيضاً ؛ فتقُولُ : « أَرَى ، يُرِي ، اِراءَةً ، وإراءً ، وإرايَةً » ، فهو « مُرٍ » ، مُرِيانِ ، مُرُوْنَ » ، « مُرِيَة ، مُرِيَتانِ ، مُرِياتٌ » ، وذاك « مُرًى ، مُرَيانِ ، مُرَوْنَ » ، « مُرَاةٌ ، مُراتانِ ، مُرَياتٌ » .

مـرادٌ مـع المعطـوف غـالبـا لكـن مطلقـا لا بـاعتبـار تقييـده وتخصيصه بالمعطوف عليه ، فلا يرد أنّه بعد ما قيّد به لا يصحّ اعتباره معه ، فاحفظ هذا فإنّه ممّا لا بدّ منه في كثير من صور العطف .

قوله : (و « ذاك مُرًى » إلخ) إذا اجتمع في كلمة تخفيف وإعلال فالأولى تقديم الإعلال ويجوز العكس فخذ الأولى

وتقول في الأمرُ منهُ : « أَرِ ، أَرِيَا ، أرُوا » ، « أَرِي ، أَرِيَا ، أَرِينَ » . وبالتأكيد : « أَرِيَنَّ ، أَرِيانِّ ، أَرُنَّ » ، « أَرِنَّ ، أرِيانِّ ، أَرِيْنَانِّ » ، وبالنهي : « لا تُرِ ، لا تُرِيَا ، لا تُرُوْا » ، « لا تُرِي ، لا تُرِيَا ، لا تُرِيْنَ » ، وبالتّأكيد : « لا تُرِيَنَّ ، لا تُرِيَانِّ ، لا تُرُنَّ » ، « لا تُرِنَّ ، لا تُرِيَانِّ ، لا تُرِيْنَانِّ ، وتَقُـولُ فـي « افْتَعَـلَ » مِـنَ المَهْمُـوزِ الفَـاءِ : « اِيْتَـالَ » ؛ كـ« اختار » ، و« ايتلى » ؛ كـ« اقتَضى » .

فصل في بناء اسمي الزمان والمكان

وهو مِنْ « يفعِلُ » بِكَسْرِ العَينِ على « مَفْعِل » مكسور العَينِ كـ« المَجْلِسِ » ، و« المَبِيتِ » ، ومِنْ « يَفْعَلُ » ،

وتجنب الجائز إذا لم يحتج إذ الجواز يشعر بأفضلية مقابل الجائز كما نطق به زكريا الأنصاري مع أنّ التخفيف هنا على خلاف القياس المشهور ، فكلام العلامة في « سعد » هنا مبنيّ على المساهلة والمسامحة .

قوله : (« **ايتال** » **إلخ**) الكلام هنا كما مرّ لكن التّحفيف هنا على القياس ، فلا تقتصر على مخالف الأفضل ، وقس عليهما النّظائر .

و« يَفْعُلُ » بِفَتْحِ العَينِ وضَمِّها على « مَفْعَل » بالفَتحِ ؛ كـ« المَذْهَبِ »، و« المَقْتَلِ »، و« المَشْرَبِ »، و« المَقامِ »، والمدبغ » .

وشَذَّ : « المَسْجِدُ » ، و« المَشْرِقُ » ، و« المَغْرِبُ » ، و« المَطْلِعُ » ، و« المَجْزِرُ » ، و« المَرْفِقُ » ، و« المَفْرِقُ » ، و« المَسْكِنُ » ، و« المَنْسِكُ » ، و« المَنْبِتُ » ، و« المَسْقِطُ » ، وحُكِيَ الفتحُ في بعضِها وأُجيزَ في كُلِّها ، هذا إذا كانَ الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللاّمِ . وأما غَيرُهُ فَمِنَ المُعْتَلِّ الفاء مكسورٌ عينه أبداً : كـ« المَوْضِعِ » ، و« المَوْعِدِ » ، و« المَوْحِلِ » ، و« المَوْسِمِ » . ومِنَ المُعْتَلِّ اللامِ مفتوحٌ أبداً : كـ« المَأْوَى » ، و« المَرْمَى » و« المَقْوَى » و« المَرْعَى » ، قد تَدْخُلُ على بعضِها تاءُ التَّأنيثِ كـ« المَظِنَّةِ » ، . . . . . .

قوله : (**فمن المعتلّ الفاء مكسور إلخ**) لا مطلقا بل في الواويّ الذي ليس بمضاعف راجع « الدنقوذي الصغير » ونحوه وحاشية القدقي على « جاربردي » وأمّا العلامة التفتازاني . . فلعلّه تكاسل وتسامح .

و« المَشْـرَقَـةِ » ، و« المَقْبَـرَةِ » ، وشـذَّ : « المَقْبُـرَةُ » و« المَشْرُقَةُ » بالضَّمِّ . وَمِمّا زادَ على الثَّلاثَةِ كاسْمِ المَفْعُولِ كـ« المَدْخَلِ » ، و« المَقَام » وإِذا كَثُرَ الشَّيْءُ بالمَكانِ قيلَ فيه : مَفْعَلَةٌ من الثُّلاثي المُجَرَّدِ ؛ فيُقالُ : « أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ » ، و« مَأْسَدَةٌ » ، و« مَذْأَبَةٌ » ، و« مَبْطَخَةٌ » ، و« مَقْثَأَةٌ » .

[اسم الآلة]

وأما اسمُ الآلَةِ وهو ما يُعالِجُ به الفاعِلُ المَفْعُولَ لِوُصُولِ الأثَـرِ إليـهِ ؛ فيَجـيءُ علـى مِثـالِ « مِفْعَـل » و« مِفْعَلَـة » و« مِفْعال » كـ« مِحْلَب » ، و« مِكْسَحَة » ، و« مِفْتَاح » ، و« مِصْفَاة » . وقالُوا « مِرْقاة » على هذا ؛ ومَنْ فَتَحَ الميمَ أرادَ المَكـانَ . وشَـذَّ : « مُـدهُـن » ، و« مُسْعُـط » ، و« مُدُقّ » ، و« مُنْخُل » ، و« مُحْرُضة » مَضْمُومَةَ المِيمِ والعَيْنِ . وجاءَ « مِدَقّ » ، و« مِدَقَّة » على القياس .

قوله : (**وهو ما يعالج**) أي : اسم الآلة لا الآلة لئلا يخلو الخبر الجملي عن عائد المُبْتَدأ ، فلا تسترح بما في « سعد » ، وقدّر الاسم مضافا إلى ما أشار إليه المحشي رحمه الله تعالى .

تنبيه

[بناء المرّة]

بناءُ المَرَّةِ منَ المَصدَرِ الثُّلاثي المُجَرَّدِ يكون على « فَعْلَة » بالفتحِ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، و« قُمْتُ قَوْمَةً » .
ومِمَّـا زادَ علـى الثّـلاثـة بـزِيـادَةِ الهـاءِ كـ« الإعْطـاءَةِ » ، و« الِانْطِلاقَةِ » ؛ إلاّ ما فيه تاءُ التَّأنيثِ مِنهُما فالوَصْفُ فيهِ بالواحِدَةِ ؛ كقولِكَ : « رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحِدَةً » ، و« دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحِدَةً » .

قوله : (« فَعْلَة ») ليس مرادُه رحمه الله تعالى أنّ الصيغة المرّة منحصرةٌ في « الفَعْلَة » ؛ لأنّ لها صيغا غيرها كالمصدر الموصوف نحو : « ضَرْباً كَثِيراً » أو العدد المميّز بمصدر نحو : « خَمْسَةَ عَشَرَ ضَرْباً » ، والعدد الغير المميّز نحو : « ضربتُه ألفا » ، والآلة المقامة مقام المصدر نحو : « ضربتُه سَوْطا » بل مراده بيان الصّيغة المشتقّة من المصدر التي هي فَرْدٌ من أفراد موضوع علم الصّرف ، فتدبّرْ .

[بناء الهيئة]

و« الفِعْلَةُ » بالكسرِ للنَّوْعِ مِن الفعلِ ؛ تقُولُ : هُوَ « حَسَنُ الطِّعْمَةِ » و« الجِلْسَةِ » ، واللهُ أَعْلَم .

قوله : (و« الفِعْلَةُ » بالكسر إلخ) وكالمرّة فيما ذكرته النوع فإنّه قد يكون مصدرا موضوعا لنوع من الفعل لا على تلك الصيغة كـ« القَهْقَرِي » ، وقد يكون مصدرا موصوفا كذلك نحو : « جُلُوسًا حَسَناً » ، وقد يكون مصدرا مثنّى أو مجموعا أو معرّفا باللام أو الإضافة أيضا كذلك نحو : « ضَرْبَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ وضُرُوبٍ ، والضَّرْبِ » ، و« ضَرْبُ زيدٍ » ، والله تعالى أعلم ، فتأمَّل أيّها الكريمُ ولا تظنّ بعدم عزْوِ أكثرها إلى قائليها إنّها آراء بل هي نتائج كلام الثّقات إن تفحّصتَ تفُزْ ، والله تعالى أعلم[1] .

(١) وفي خاتمة « ب » : في حجرة هُنُخْ وأنا العبد الفقير لفي قراءة « المنح المكيّة » عند أخير الأستاذ الحاج دبر تمّت بالخير وعمت . وجاء في خاتمة « ث » : تمّت الحاشية للعالم المتبحّر الماهر الفاضل مرتضى العُرَادِيّ بيد الفقير قربان ابن رجب الكدريّ في مسجد خُشْدَدَهْ غفر الله لهما آمين . جاء في خاتمة « ر » : في حجرة هُنُخْ وأنا العبد الفقير لفي قراءة « المنح المكية » عند عن أخير الأستاذ الحاج دبر . تمّت حاشية التّصريف =

. . . .

الحمد لله والصّلاة والسّلام على محمّد رسول الله تمّت حاشية التصريف لمرتضى علي العُرَادِي بيد الفقير حبيب الله الزّلْدي ، كتبته بأمر أبي في رجب سنة (١٢٨٣هـ) .

* * *

= للشيخ الفاضل مرتضى علي العُرِدِي الهدليّ بيد العبد الحقير ذي الآثام الكثير حسن الرُّجي في مسجد أُزْمَهْ عند الظهر عند الإمام سعيد في ٩ يوم الخميس من شهر ربيع الأول سنة (١٣٠٠هـ) .

الفهرس